DFSA
سلطة دبي
للخدمات المالية

التقرير السنوي 2008

تقتضي المادة ١١ من القانون التنظيمي (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم ١ لسنة 2004) لمركز دبي المالي العالمي (DIFC) أن تقوم سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) بتزويد رئيس مركز دبي المالي العالمي بتقرير خطي حول ممارسة صلاحياتها، أداء مهامها ونشاطاتها المالية. يجب إعداد وتقديم التقرير بأسرع وقت ممكن بشكل معقول في كل سنة مالية وأن يكون مرتبطا بالسنة المالية السابقة. هذا هو التقرير السنوي الخامس لسلطة دبي للخدمات المالية وهو يتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008.

لمزيد من المعلومات حول سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع **www.dfsa.ae**

تعتبر سلطة دبي للخدمات المالية الجهة المنظمة المتكاملة لكافة الخدمات المالية والخدمات المساعدة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي أو من خلاله، وهو منطقة حرة مالية متخصصة انشات في إمارة دبي. يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والعمليات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية وصناديق الاستثمار الجماعية والاتجار بالسلع المستقبلية والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.

سلطة دبي للخدمات المالية

رؤيتنا

أن نكون جهة منظمة مرموقة دوليا ونموذجا رائدا لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

اظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسئولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الإستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

المحتويات

أهم المنجزات لعام 2008 4
بيان رئيس مجلس الإدارة 6
بيان الرئيس التنفيذي 8

من نكون 11
حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية 13
أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية 14
مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 16
لجان مجلس الإدارة 24
الإدارة العليا لسلطة دبي للخدمات المالية 31

عملنا 35
الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية 37
سلطة دبي للخدمات المالية في حركة دؤوبة 39
مبادرات ما بين الأقسام 40
مبادرات الأقسام 42
الإحصاءات الرئيسية لسنة 2008 56

الملاحق 59

أهم المنجزات لعام 2008

السياسة والتشريع

- أنجزت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة رئيسية للسياسة تمخض عنها الوصول إلى نظام متناسق للصناديق وأنظمة جديدة تعطي شركات مركز دبي المالي العالمي الخيار للتعامل مع عملاء التجزئة طالما كانت تلك الشركات تتخذ احتياطات حماية معينة للمستثمرين.
- أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية أنظمة لتسهيل تطوير مركز دبي المالي العالمي كمركز رائد لمكاتب الأعمال العائلية.

نمو السوق والإشراف

- رخصت سلطة دبي للخدمات المالية 300 شركة حتى تاريخ 16 نوفمبر 2008 و 312 شركة مع نهاية العام.
- منحت سلطة دبي للخدمات المالية ترخيصا معدلا إلى ناسداك دبي (تعرف سابقا بورصة دبي المالية العالمية) للعمل في تبادل المشتقات.
- منحت سلطة دبي للخدمات المالية وضع هيئة معترف بها لمجلس شيكاغو للتجارة مما يمكنه من توفير دخول مباشر لأسواق السلع المستقبلية الامريكية الخاصة بالمجلس عن طريق عملاء مرخصين عاملين في مركز دبي المالي العالمي.
- أجرت سلطة دبي للخدمات المالية دراسة متخصصة حول كفاية تخطيط رأس المال ومراقبة عمليات الشركات المرخصة.
- أجرت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة على التدريب والكفاءة في الشركات المرخصة.

العلاقات الدولية والتنفيذ

- أعلنت سلطة دبي للخدمات المالية عن مبادرة تنظيمية مشتركة مع لجنة الأوراق المالية والسلع المستقبلية في هونغ كونغ (SFC) لتسهيل عمليات الدخول المتبادلة إلى منتجات التمويل الإسلامي في هونغ كونغ وفي مركز دبي المالي العالمي. كما تم في الوقت نفسه ابرام مذكرة تفاهم بين لجنة الاوراق المالية والسلع المستقبلية في هونغ كونغ وسلطة دبي للخدمات المالية كمؤشر على التزام الجهتين المنظمتين بدعم التعاون المشترك المقدم ما بين قطاعات السوق المالي لدى الجانبين. كما امتد الالتزام من جانب الطرفين إلى موافقة لجنة الأوراق المالية والسلع المستقبلية في هونغ كونغ لتقديم وظائف قصيرة الاجل إلى خريجي برنامج قادة الغد التنظيميين الخاص بسلطة دبي للخدمات المالية لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
- وقعت سلطة دبي للخدمات المالية مذكرتي تفاهم مع اثنين آخرين من المنظمين الرواد في آسيا – لجنة تنظيم الأوراق المالية في الصين والهيئة النقدية في سنغافوره.
- وقد وسعت سلطة دبي للخدمات المالية شبكتها العالمية للتعاون التنظيمي بتوقيع مذكرات تفاهم مع أطراف من عمان وفرنسا وايرلنده وجنوب افريقيا ومالطا وقبرص وبلجيكا وتايبيه الصينية.

- أصبحت سلطة دبي للخدمات المالية طرفا في اعلان بوكا(Boca Declaration)،وهو مذكرة تفاهم متعددة الجنسيات بشأن التعاون والإشراف على أسواق السلع المستقبلية العالمية ومؤسسات المقاصة، بعد موافقة كل من الاطراف الـ 28 الموقعين على المذكرة.

التنفيذ

- فرضت سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة عقوبات تنفيذ، تشمل تعويض كامل عن خسائر المستثمر ضد شركة مرخصة و افراد مرخصين وموظفين اخرين عن دورهم في التداول بالوكالة عن المستثمرين بشكل غير قانوني و غير مناسب في عقود العملات المستقبلية عبر الانترنت. تم تعليق عمليات الشركة لحين وضع انظمة مناسبة وتعيين موظفين مؤهلين لذلك.
- فرضت سلطة دبي للخدمات المالية غرامة مالية قدرها 850,000 دولار امريكي على شركة مرخصة للتلاعب بالسوق و100,000 دولار امركي لعرقلت التحقيقات.

التقدير

- أقر صندوق النقد العالمي، في برنامج تقييم الاستقرار المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب أن "النظام المطبق لدى المؤسسات المالية العاملة في مركز دبي المالي العالمي يميل بشكل عام ليكون قريبا من معايير قوة مهام الإجراءات المالية (FATF).
- أظهر استطلاع مستقل غير معروف المصدر حول أداء سلطة دبي للخدمات المالية مستويات عالية من رضى أصحاب المصالح.

التعليم والتواصل مع المجتمع

- عقدت سلطة دبي للخدمات المالية جلسات مكافحة معلومات غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب التي تعقدها كل سنتين لمسؤولي تقديم التقارير حول غسل الأموال ومسؤولي مكافحة غسل الاموال لجميع الهيئات التي تنظمها سلطة دبي للخدمات المالية جزء من برنامج التواصل المستمر للسلطة.
- استضافت سلطة دبي للخدمات المالية تجمعا فكريا غير مسبوق، هو الأول من نوعه في دولة الإمارات العربية المتحدة، ركز على مسائل تهم مستخدمي محاكم مركز دبي المالي العالمي ومحاكم دبي، بشأن الاختصاص القضائي لهما. وقد عملت المحادثات التي قادها المنظمون، والتي عملت على توجيه الممارسين والقضاة من كلتا الدائرتين على تعزيز فهم المشاركين للمسائل المنبثقة عن الوضع القائم ومهدت الطريق لايجاد أرضية اكبر للتعاون ما بين الدائرتين.

النمو

- نمت سلطة دبي للخدمات المالية إلى 116 موظفا بحلول نهاية السنة.
- نما برنامج قادة الغد التنظيميين الناجح والخاص بسلطة دبي للخدمات المالية إلى 11 خريجا.

بيان رئيس مجلس الإدارة
عبد اللّه صالح

لقد كانت سنة 2008 سنة أخرى من النجاح لسلطة دبي للخدمات المالية، نيابة عن مجلس إدارة السلطة، أود أن أهنيء المسؤولين والكوادر العاملة الذين اظهرو مستوى عاليا من الحرفية والقيادية في اداء الادوار المناطة بهم. تحديدا، اود ان اقر بمساهمة رئيسنا التنفيذي، ديفيد نوت، الذي قاد سلطة دبي للخدمات المالية منذ يونيو 2005 والذي تقاعد من عمله في ديسمبر 2008 بعد اداء متميز في استراليا ودبي. عملت سلطة دبي للخدمات المالية تحت قيادة ديفيد على ترسيخ وجودها وهويتها كمنظم من الدرجة الاولى مرموق ليس في الإمارات العربية المتحدة والمنطقة فحسب بل عالميا.

لقد كانت النظرة العامة لإقتصاد العالمي حالياً أقل ايجابية في السنوات القليلة الماضية ولا شك أن ذلك سيفرض تحديات ومخاطر أكبر على سلطة دبي للخدمات المالية. فعلى ضوء ما ذكر، يسر مجلس الإدارة الترحيب بالسيد/ بول كوستر، الرئيس التنفيذي الجديد، الذي يمتلك ثروة من الخبرة في القيادة اكتسبها في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك سبع سنوات من الخدمة كعضو في المجلس التنفيذي لمنظم أسواق المال في هولنده. إن مؤهلات بول في الإقتصاد والمحاسبة، مقرونة بعمله في التمويل والالتزام بالقوانين في القطاع الخاص، بما في ذلك المدة التي عملها في بورصة اسهم امستردام، أعدته بالشكل المناسب لمواجهة التحديات القيادية الجديدة التي قد تفرضها انتكاسة الإقتصاد العالمي.

على الرغم من الأزمة المالية، استمر مركز دبي المالي العالمي بالازدهار خلال عام 2008 وبترسيخ مكانته اكثر فاكثر كمركز مالي عالمي رائد في المنطقة. وقد ساهمت سلطة دبي للخدمات المالية بذلك النمو مساهمة جوهرية حسبما هو مبين تفصيلا في تقرير الرئيس التنفيذي. شارك مجلس الإدارة بفعالية في جميع السياسات الجديدة الكبرى والقرارات الاستراتيجية الكبرى التي تم اتخاذها خلال عام 2008 ومن خلال لجانه المختلفة، عمل على مراقبة نجاح التنفيذ. لقد كان من الجيد وجود مجموعة كبيرة من المهارات والخبرات المختلفة على مستوى المجلس ويسرني أن أعلن أن جميع الاعضاء قد قبلوا تمديد تعيينهم من ١ يناير 2009.

كما هو الحال في جميع المؤسسات، تحتاج سلطة دبي للخدمات المالية فهماً واقعياً لكيفية تلقي عملائها وغيرهم من الاطراف المعنية لها. لهذا السبب، عمل المجلس على دعم قرار الرئيس التنفيذي في يناير 2008 للتفويض بإجراء استطلاع حول فكرة الأطراف ذات العلاقة عن سلطة دبي للخدمات المالية كمنظم. وقد كانت نتائج ذلك الاستطلاع ايجابية للغاية وعززت ثقتنا بجودة العمل الذي تقدمه سلطة دبي للخدمات المالية. وسيعمل المجلس من وقت لآخر على تفويض إجراء مشاريع مماثلة للتحقق من بقاءنا متواصلين مع اراء الاطراف ذات العلاقة ومن الاخذ بالحسبان اية فرص للتحسين.

بصفتي رئيس مجلس الإدارة، فقد كنت حريصا على دعم برنامج سلطة دبي للخدمات المالية لتوفير فرص التدريب والعمل للمواطنين. إن برنامج قادة الغد التنظيميين الذي بدأ في عام 2006 وهو واحد من أكبر النجاحات التي حققتها سلطة دبي للخدمات المالية وهو برنامج يؤهل الشباب لادوار قيادية في المستقبل في تنظيم الخدمات المالية. لقد كان من دواعي سرورنا هذا العام ان نرى أعضاء الدفعة الأولى وقد تخرجوا من التدريب لمدة سنتين ليتولوا مناصب تنظيمية جنباً إلى جنب مع زملائهم من الوافدين. ويهدف البرنامج إلى أن يشكل المشاركون في برنامج قادة الغد

التنظيميين 25% من كادرنا التنظيمي بحلول نهاية عام 2009 وسنستمر بزيادة هذه الأعداد في المستقبل. هذا البرنامج هو برنامج فريد يبحث عن المتميزين من الشباب لتكوين شراكة رائعة بين المواطنين وزملائهم الوافدين.

أخيرا، أود أن أشدد على أهمية استمرار السمعة الطيبة لسلطة دبي للخدمات المالية بالنسبة لدبي وعلى أهمية تقدير عملنا من خلال المجتمع التنظيمي الدولي. لقد بذلت الكثير من الجهود في السنوات القليلة الماضية لترسيخ علاقات عمل وطيدة مع المنظمين الآخرين ولتوعيتهم حول مركز دبي المالي العالمي. وقد ساهم مجلس الإدارة في تحقيق هذا الغرض على المستويين الفردي والجماعي وذلك بعدة سبل شملت، على سبيل المثال، استضافة الاجتماعات والمؤتمرات وحضور التجمعات الدولية ذات العلاقة. في مارس 2008 عقدنا اجتماعات مجلسنا ولجاننا في بكين و هونغ كونغ حيث اجتمعنا بكبار الممثلين الحكوميين والممثلين من المجال. و في اكتوبر، رافق بعضنا الرئيس التنفيذي في واشنطن في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي وشاركنا في مؤتمرمعهد التمويل الدولي (IIF) و غيره من المؤتمرات. وقد استفاد المجلس من هذه السبل في تكميل الدور التنفيذي في ترويج عمل سلطة دبي للخدمات المالية وبناء فهم دولي أفضل لبيئة العمل في مركز دبي المالي العالمي.

عبد الله صالح
رئيس مجلس الإدارة

بيان الرئيس التنفيذي
ديفيد نوت

تمر أسواق المال العالمية في وقت كتابة هذا التقرير بمرحلة اضطراب صاحبها العديد من الأسئلة حول نقاط الضعف الظاهرة في الهيكل والأداء التنظيمي. في مركز دبي المالي العالمي كان أثر هذه الأحداث محدودا، الا ان قلة من الناس يؤمنون حالياً بانفصالية الإقتصاد وبالتالي فقد اعددنا انفسنا لسنة أكثر قسوة في 2009. إن دعم الاستقرار المالي وثقة المستثمر وحماية المستثمر جميعها مكونات رئيسية في مرسوم تكليفنا وقد كانت هي المحدد لمسار أسلوبنا الاستراتيجي في تطوير خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية للسنتين القادمتين.

في الوقت نفسه، استمرت سلطة دبي للخدمات المالية خلال سنة 2008 بتطبيق نظام تنظيمي عالي الائتمان في مركز دبي المالي العالمي. خلال عام 2008 اتيحت لنا فرص أكثر لقياس تطورنا بالنسبة لأطراف ذات العلاقة في الخارج. هناك مثالين بارزين على ذلك: الأول كان استطلاع مستقل بين الشركات المنظمة تم في أوائل هذه السنة بمعرفة مستشارين دوليين، "تشانت لينك". وقد تم تصميم الاستطلاع لقياس راي العاملين في المجال حول أداءنا التنظيمي وفاعليته بالنسبة لمجموعة كبيرة من المواضيع. لضمان تكامل نجاح الاستطلاع ولتشجيع المدلين باراءهم على الإدلاء باراءهم بصراحة، لم يتم الكشف عن هوية مجري الاستطلاع لسلطة دبي للخدمات المالية. وقد شمل الاستطلاع مقابلات مكثفة مع المسؤولين التنفيذيين ومسؤولي الالتزام بالقوانين حيث قام مستشارونا في أسلوبهم بتلك المقابلات بتطبيق مقاييس اداء نوعية وكمية. وقد اسفرت نتائج الاستطلاع عن راي ايجابي حول التقدم الذي أحرزته سلطة دبي للخدمات المالية على مدى السنوات القليلة الماضية وساعد على تأكيد سلامة استرتيجياتنا التنظيمية الرئيسية. أما الإجراء الهام الثاني الذي أتاح لنا قياس التطور الذي احرزناه فهو تقرير برنامج تقييم استقرار النظام المالي الذي اصدره صندوق النقد الدولي حول دولة الإمارات العربية المتحدة والذي تم نشره خلال السنة. لقد عقب ذلك التقرير بشكل ايجابي على سلطة دبي للخدمات المالية واشار تحديدا إلى مستوى الكوادر العاملة لدينا وإلى التزامنا بافضل معايير الممارسات الدولية وبتعاوننا التام مع غيرنا من المنظمين في تبادل المعلومات والتعاون بشكل عام، والتزامنا بتنفيذ القوانين والقواعد. لقد توصل تقرير صندوق النقد الدولي إلى نتيجة مفادها ان مركز دبي المالي العالمي يملك انظمة تنظيمية ورقابية محددة وثابتة تكافيء تلك المستخدمة من قبل المراكز المالية الكبرى في المنطقة مثل سنغافوره وهونغ كونغ. تتوفر معلومات أخرى حول تقرير "تشانت لينك" وتقرير صندوق النقد الدولي على موقع سلطة دبي للخدمات المالية.

إن الاشارة إلى تقرير صندوق النقد الدولي إلى التعاون الدولي له أهمية بالغة في مواجهة التحديات الجديدة التي نشأت عن الأزمة المالية العالمية في عام 2008. لقد أصبحت طاقة المنظمين لتنسيق أعمالهم بشكل افضل عبر كافة قطاعات الأسواق المالية من الأولويات السياسية الملحة لمعظم الحكومات. لقد استمر برنامج سلطة دبي للخدمات المالية الفعال للعمل مع المنظمين الدوليين والاقليميين خلال عام 2008، مما نتج عنه توقيع ١١ مذكرة تفاهم ثنائية أخرى. وقد تضمن تلك المذكرات مذكرة تفاهم مع لجنة الاوراق المالية والسلع المستقبلية هونغ كونغ (SFC) والتي تزامنت مع اجتماعات مجلس الإدارة الاستراتيجية في بكين وهونغ كونغ في شهر مارس. ومن المناطق الهامة الاخرى التي تم توقيع مذكرات تفاهم معها الصين والمنظمين في ايرلنده وبروكسل وفرنسا وكوريا وجنوب افريقيا وعُمان وسنغافوره ومالطا وقبرص وتايوان. منذ عام 2005 ابرمت سلطة دبي للخدمات المالية مذكرات تفاهم ثنائية ومتعددة الاطراف مع 79 جهة وقد عملت بشكل فعال مع

واضعي المعايير الدولية (من خلال عضويتها في اياسكو، والمجلس المشترك؛ واللجنة الفنية للرابطة الدولية لمراقبي التامين ومنظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية و مجلس الخدمات المالية الإسلامية (AAOIFI ,IFSB). هذه الهيئات الدولية هي الهيئات التي سيعول عليها لعب دور حيوي في تصميم وتنفيذ إجراءات التعامل مع نقاط الضعف التنظيمية التي فرضتها الأزمة المالية. وستفعل سلطة دبي للخدمات المالية ما بوسعها للمساعدة في القيام بذلك العمل ولطرح الخبرة والتجارب الدولية المتميزة التي يتمتع بها كادرنا التنفيذي في تلك المباحثات.

حيث أن واضعي السياسات يسعون لتقييم الاضرار التي ستسفر عن الأزمة المالية، فإن هناك موضوعا واحدا سيطرح دون شكل الا وهو تحديد المخاطر وسبل معالجتها. بالنسبة للمنظمين سيكون هناك تركيز اقل على مواضيع القوانين ذات العلاقة مقابل التنظيم القائم على المباديء والتركيز الاكبر على التنظيم القائم على تقييم المخاطر. وسيكون هذا التركيز مرحبا به من جانب سلطة دبي للخدمات المالية وهو يتسق تحديدا مع أسلوب السلطة الذي انتهجته في السنوات الماضية. لقد قدمت تقارير سابقا حول مبادرات محددة قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية بناء على أسلوبها القائم على تقييم المخاطر، بما في ذلك سياسة القيادة الخاصة بنا فيما يتعلق بصناديق التحوط في العام الماضي. في عام 2008 تم تنفيذ عدد من برامج السياسة الاضافية بما في ذلك قوانين جديدة لفتح مركز دبي المالي العالمي لعملاء التجزئة؛ واعادة صياغة قوانيننا لإدارة الصناديق وفرض متطلبات احترازية اضافية لمنتجات التمويل الإسلامي، وتقوية نظامنا لمكافحة غسل الاموال. بعض هذه المبادرات طرح في الواقع للتخفيف من الانظمة التنظيمية بينما فرض البعض الآخر متطلبات اضافية للالتزام بالقوانين. ولكن جميع تلك المبادرات تعكس التزامنا بسياستنا لتقييم المخاطر بعناية وتنفيذ عمليات تجاوب تنظيمية تتناسب مع الموضوع. للارتفاع بهذا الإسلوب إلى مستويات جديدة، قمنا بالاستثمار في مشروع كبير سيعمل على اعادة النظر بجميع الانظمة القائمة على تقييم المخاطر بدرجة من التفصيل تتجاوز باعتقادنا اية محاولة سابقة. لقد بدأنا هذا العمل في اواسط عام 2008 ونتوقع أن يستهلك المشروع موارد كبرى خلال العامين القادمين. لقد زادت الازمة المالية العالمية من الالحاح في تنفيذ المشروع والحاجة اليه وإننا نتطلع لاطلاع المنظمين الآخرين على النتائج التي توصلنا اليها في الاشهر القادمة.

وهناك نتيجة أخرى متوقعة للأزمة المالية الا وهي البدء بتنفيذ الإجراءات ضد الهيئات والأشخاص الذين يخالفون القانون.إن تنفيذ القوانين هو موضوع مثير للجدل وهناك تباين كبير في الممارسات ما بين المنظمين في أنحاء العالم. الا انه ومن خلال التجربة يمكننا القول انه اذا لم يتدخل المنظمون في مراحل مبكرة في التجاوزات واساءة السلوك في السوق فسيزيد احتمال انتشار ذلك السلوك على نطاق أوسع مما يلقي مخاطر نظامية أكبر على الاسواق. بشكل عام، ينخفض مستوى الثقافة في التنفيذ في الأسواق الناشئة عنه في الأسواق المتطورة. وليمكنهم استغلال مزايا القوة الإقتصادية الجديدة يتعين على الأسواق الناشئة اعطاء اولوية قصوى لزيادة قدراتها التنفيذية، بحيث يمكن للاطراف المتنازعة أن تكون على ثقة بأن القوانين سيتم تنفيذها دون خوف أو محاباة وبشفافية وعدالة تامتين. وانطلاقا مما ذكر، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية قوة تنفيذية فعالة في مركز دبي المالي العالمي وقد تحركت بسرعة لفرض العقوبات حين دعت الحاجة لذلك. لقد تم الاعلان عن نتائج جميع الإجراءات التي اتخذتها سلطة دبي للخدمات المالية ويمكن الرجوع اليها بزيارة موقعنا على الانترنت.

على الرغم من التحديات الواضحة التي ستخلقها الأزمة المالية العالمية لنا جميعا خلال عام 2009، هناك سبب وجيه للبقاء على ثقة بأن مركز دبي المالي العالمي سيستمر بالنمو كمركز مالي رائد ليتبوأ مكانته كأهم مركز مالي عالمي في الشرق الأوسط. خلال عام 2008 قامت سلطة دبي للخدمات المالية بترخيص هيئاتها المنظمة الثلاثمائة، ليتضاعف بذلك عدد الشركات المالية التي كانت عاملة في مركز دبي المالي قبل ثمانية عشر شهرا. ومع ازدياد تضيق الأوضاع الإقتصادية تزيد أهمية دور سلطة دبي للخدمات المالية في المحافظة على معايير تنظيمية عالية في المركز، ولكن العمل الذي قمنا به في السنوات الماضية أعدنا لهذه البيئة الجديدة. لدينا كادرا مؤهلا بجودة عالية عبر جميع أقسامنا، بمن فيهم مجموعة من الشباب الإماراتي الموهوب والمتحمس الذين دخلوا سلطة دبي للخدمات المالية عن طريق برنامج قادة الغد التنظيميين.

بما أن هذا التقرير هو آخر تقرير أعده قبل تقاعدي من منصبي كرئيس تنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية فانني اود ان انتهز هذه الفرصة لاعرب عن خالص تقديري لمجلس الإدارة وللموظفين الذين كانوا باستمرار مصدر دعم خلال مدة تولّي المنصب.إن ما حققته جهود هذا الفريق مدعاة للفخر وإنني أحيي جهود العاملين الذين عملوا دون كلل أو ملل لضمان نجاح سلطة دبي للخدمات المالية ولضمان نقل المهارات والمعرفة باخلاص إلى زملائهم من المواطنين.وإنني على ثقة بأن خلفي، السيد/بول كوستر، سيلقى نفس الدعم متمنيا له كل النجاح في قيادة سلطة دبي للخدمات المالية على مدى السنوات القادمة.

لقد شرفني العمل مع المسؤولين والعاملين في سلطة مركز دبي المالي العالمي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي الذين كانوا على الدوام منذ وصولي إلى دبي في عام 2005، بنائين وايجابيين في تعاملاتهم معي. اخيرا وليس آخرا، اوجه شكري لمحافظ مركز دبي المالي العالمي، معالي الدكتور عمر بن سليمان، على التزامه الغير منقطع بسلطة دبي للخدمات المالية وعلى صداقته القيمة.

ديفيد نوت

الرئيس التنفيذي

من نكون

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

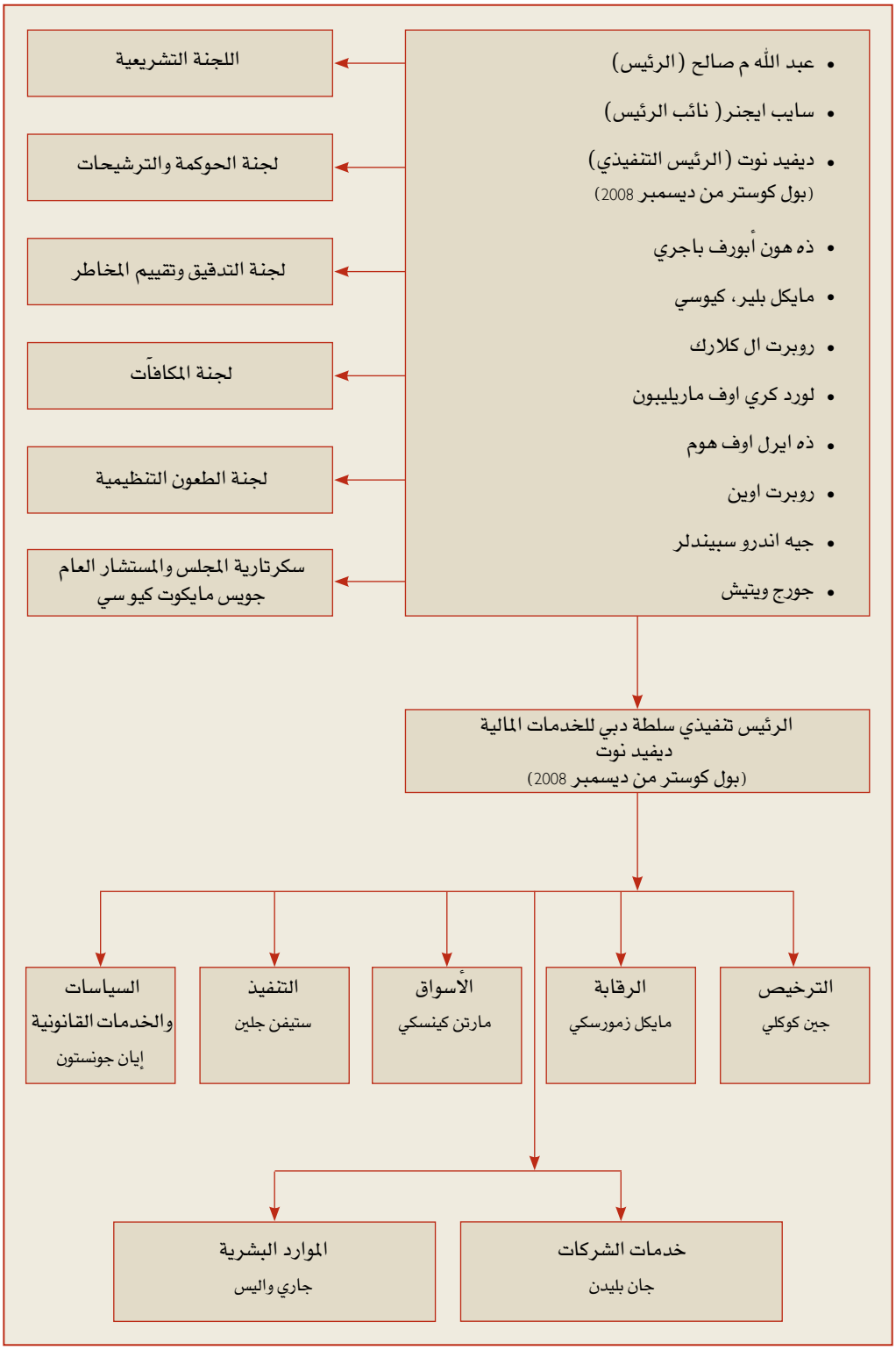

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانونيا بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- رعاية وضمان العدل والشفافية والفاعلية في صناعة الخدمات المالية (تحديدا، الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم مزاولتها) في مركز دبي المالي العالمي.
- تعزيز الثقة في صناعة الخدمات المالية لدى مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة.
- رعاية الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار.
- تجنب أي سلوك من شأنه أن يسبب ضررا بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو صناعة الخدمات المالية في المركز، ومنع ذلك السلوك والكشف عنه من خلال وسائل مناسبة بما في ذلك فرض العقوبات و الممارسات النقدية.
- حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المرتقبين لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.
- نشر الوعي بتنظيم صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.
- السعي لتحقيق أية أهداف أخرى حسبما يحددها الحاكم، من حين لآخر، بموجب قانون مركز دبي المالي العالمي.

في سعيها لتكوين بيئة ترعى المباديء الارشادية لمركز دبي المالي العالمي التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة، وفي جهودها الرامية للمحافظة على تلك البيئة، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية معايير عالية لا تهاون فيها لبناء اطار تنظيمي واضح ومرن قائم على أفضل الممارسات و القوانين العالمية المطبقة لدى السلطات المالية الرائدة في العالم. وكان نتيجة ذلك ان وضعت التشريعات الواضحة التي ترتبط بأي مركز مالي عالمي حديث.

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدة لاستيفاء المعايير المعمول بها للمؤسسات العالمية الرائدة مثل:

- اللجان العالمية لتنظيم الأوراق المالية IOSCO
- مجلس المعايير المحاسبية العالمية IASB
- قوة مهام الإجراءات المالية FATF
- منظمة التعاون والتطوير الإقتصادي OECD
- بنك التسويات الدولية BIS
- الجمعية العالمية لمشرفي التأمين IAIS
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB
- منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

القيم وأخلاقيات العمل

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية صلب مباديء النزاهة والشفافية والكفاءة في تشغيل مركز دبي المالي العالمي، والتي تم دمجها بقوة في انظمة سلطة دبي للخدمات المالية وإجراءاتها وتم شملها في قانون القيم واخلاقيات العمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية للموظفين.

يبين القانون معايير أفضل الممارسات العالمية ذات العلاقة، والتي تخص استخدام المعلومات السرية التنظيمية والشخصية، والكشف عن وإدارة حالات تضارب المصالح الفعلية والمحتملة و تقديم و قبول الهدايا والامتيازات. وقد صمم لتكميل أحكام القانون التنظيمي بشأن تضارب المصالح والسرية.

وقد اتخذ مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية قانونا مماثلا للقيم وأخلاقيات العمل يناسب أعضاء مجلس الإدارة ولجانه و هيئاته.

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

يشرف مجلس الإدارة على الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية والعاملين لديه، وذلك لضمان شفافية فصل الاعمال التنظيمية اليومية عن الإشراف على الاداء التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية.

بالاضافة إلى ذلك، يقوم مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بعدد من المهام:

- يمارس المجلس الصلاحيات التشريعية المسندة إلى سلطة دبي للخدمات المالية؛
- يعين المجلس أعضاء هيئة الأسواق المالية ولجنة الطعون التنظيمية، وتمارس كل منها مهام شبه قضائية محددة.

صلاحيات ومهام المجلس بموجب القانون التنظيمي هي:

- ضمان قيام سلطة دبي للخدمات المالية بممارسة صلاحياتها القانونية واداء مهامها القانونية وفقا لاهدافها.
- وضع السياسات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات ذات الصلة.
- اتخاذ الترتيبات المسبقة للأحكام الصادرة بتطبيق العقوبات فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية والمسائل الاخرى.
- استعراض ومراجعة أداء الرئيس التنفيذي.
- تقديم التوجيهات إلى الرئيس التنفيذي.
- الترتيب لدخول سلطة دبي للخدمات المالية في ترتيبات تعاون مع جهات منظمة أخرى.
- مراجعة مسودات القوانين وتقديم التوصيات بشأنها إلى رئيس سوق دبي المالي العالمي.
- مراجعة و وضع الأنظمة.
- مراجعة وإصدار معايير وقواعد العمل.
- تقديم المذكرات إلى الرئيس فيما يتعلق بالمسائل التشريعية خارج نطاق الصلاحيات التشريعية الخاصة بالمجلس.

يشمل دور المجلس في ممارسة إشرافه العام على العمليات في سلطة دبي للخدمات المالية على ما يلي:

- اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية.
- وضع السياسات المناسبة لإدارة تقييم المخاطر التي تتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وتحقيق اهدافها والسعي للتحقق دورياً من إدارة تقييم المخاطر بواسطة ضوابط الرقابة الداخلية وفقا لهذه السياسات.

- المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية.
- توفير آلية محاسبة لقرارات لجان المجلس من خلال رفع تقارير دورية.

إن أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية هم خبراء رواد في مجال القانون والأعمال والتنظيم عملوا سابقا في اهم المناطق المالية العالمية.

ويتم تعيين كافة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية من قبل صاحب السمو الشيخ/ محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مركز دبي المالي العالمي وذلك لمدة معينة. إضافة إلى ذلك، ابرم كافة اعضاء مجلس الإدارة اتفاقية خدمة مع سلطة دبي للخدمات المالية والتي تنص على تفاصيل مدد التعيين والواجبات والمكافآت والمصروفات والسرية وتضارب المصالح والمدة والإنهاء والتعويضات.

يتألف المجلس حالياً من ١١ عضواً وجميعهم باستثناء الرئيس التنفيذي أعضاء مستقلين غير تنفيذيين. تساند المجلس جويس مايكوت كيو سي، التي تتصرف كسكرتيرة لمجلس الإدارة ومستشار عام. تقوم سكرتارية المجلس بإدارة وتنسيق كافة مهام السكرتارية بالنسبة للمجلس وكل من لجانه.

تملك سلطة دبي للخدمات المالية تغطية تأمينية شاملة على مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والتي يعتبرها المجلس كافية ومناسبة. يستثنى من تغطية وثيقة التأمين أى عضو مجلس إدارة أو عضو هيئة في حال ثبت أنه تصرف بسوء نية.

حسبما هو مطلوب بموجب القانون التنظيمي، قام المجلس بتعيين لجنة طعون تنظيمية وهيئة للأسواق المالية. إضافة إلى اللجان المطلوبة بموجب القانون، انشأ المجلس اربع لجان لمساعدته في اداء مهامه. و هذه اللجان هي: اللجنة التشريعية، لجنة الحوكمة والترشيحات، لجنة التدقيق وتقييم المخاطر ولجنة المكافآت. تشكل هذه اللجان منصة صلبة للحوكمة الجيدة والكفاءة والإصلاح.

بعض أعضاء اللجان ليسوا أعضاء في مجلس الإدارة اما رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية فهو بحكم منصبه عضو في كافة لجان المجلس، باستثناء لجنة التدقيق وتقييم المخاطر ولجنة الطعون التنظيمية.

يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة الاجتماعات خلال السنة، وذلك بالحضور (شخصيا او بواسطة مؤتمر عبر الهاتف) كنسبة من اعداد الاجتماعات التي يكون كل من اعضاء المجلس مؤهلين لحضورها.

	المجلس	لجنة التدقيق وتقييم المخاطر	لجنة الحوكمة والترشيحات	اللجنة التشريعية	لجنة المكافآت
عبد الله م صالح	7/9	–	–	–	–
سايب ايجنر	9/9	6/6	12/12	–	7/7
ديفيد نوت	6/6	6/6	6/6	6/6	6/6
ذه هون أبورف باجري	9/9	6/6	12/12	–	7/7
مايكل بلير كيو سي	9/9	–	–	6/6	–
روبرت ال كلارك	7/9	–	–	6/6	–
لورد كري اوف ماريليبون	8/9	–	11/12	–	6/7
ايرل اوف هوم	8/9	6/6	12/12	–	1/1
روبرت اوين	9/9	–	6/6	6/6	7/7
جيه اندرو سبيندلر	8/9	6/6	12/12	–	7/7
جورج ويتيش	9/9	6/6	–	6/6	–

أعضاء مجلس الإدارة

عبد الله م صالح عين رئيساً لسلطة دبي للخدمات المالية ورئيسا لمجلس إدارتها بتاريخ 17 يونيو 2007، وقد عمل كعضو مجلس إدارة في سلطة دبي للخدمات المالية منذ عام 2004. السيد صالح هو نائب رئيس بنك الإمارات دبي الوطني ش م ع والتي تاسست مؤخرا مع إندماج بنك دبي الوطني و بنك الإمارات الدولي لتصبح اكبر شركة اعمال مصرفية في الشرق الاوسط. كان احد مؤسسي بنك دبي الوطني في عام 1963 والعضو المنتدب له منذ عام 1982 لغاية يناير 2004 ومن ثم رئيسا منذ عام 2005 وحتى عملية الدمج مع بنك الإمارات الدولي.

عمل السيد/صالح مستشارا للشؤون المالية لدى المغفور له بإذن الله حاكم دبي، صاحب السمو الشيخ/راشد بن سعيد آل مكتوم. تولى السيد/ صالح منصب محكم لدى المجلس العالي لمركز التحكيم الاوروبي العربي الكائن مقره في باريس، وذلك خلال الفترة من سنة 1988 إلى سنة 2000. وهوعضو في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي واحد اعضاء لجنة التحكيم لدى الغرفة. وهو احد اعضاء مجلس إدارة شركة قطر للمواد المضافة للوقود (QAFAC) منذ عام 1990 ورئيس مجلس إدارة انترناشيونال اوكتين ليمتد (آي او ال) أيضاً منذ عام 1990. وهو عضو مجلس إدارة ومساهم رئيسي في شركة دبي للمواصلات ذ م م (دتكو) الشركة القابضة لمجموعة شركات دتكو و هو رئيس مجلس إدارة مارشينسكو (وسطاء تامين) منذ عام 1976.

وقد تلقى تعليمه في الشارقة ولندن حيث درس في معهد الدراسات المصرفية بعد إكمال دراساته الأكاديمية.

سايب ايجنر عين نائباً لرئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بعد تعيين السيد/ صالح كرئيس لمجلس إدارتها. السيد/ايجنر هو المؤسس والرئيس والمسئول التنفيذي الاول لمجموعة لونوورلد، وهي مجموعة تمويل وعقارات واستثمارات خاصة. وهو مدير كلية لندن لإدارة الأعمال ورئيس مؤسس وعامل لمجلسها الإستشاري الإقليمي في الشرق الاوسط. وقد عمل سابقا كمدير اول لدى ايه ان زد كريندليز بنك بيه ال سي، في لندن، حيث تراس قسم الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية للبنك الخاص، والذي تركه لتأسيس لونوورلد في عام 1992.

السيد/ايجنر حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ودرجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن لإدارة الاعمال وقد الف مع آخرين كتاب الإدارة "ساند تو سيليكون" و" ساند تو سيليكون" إلى العالمية. وقد تقلد عددا من المناصب العليا ولا زال في مجالس الإدارة في مجالات الاستراتيجية المصرفية وفي مجال التعليم والاستثمار و الثقافة.

ديفيد نوت تم تعيينه رئيساً تنفيذيا لسلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ 1 يونيو 2005 وترك العمل في هذا المنصب في نهاية عام 2008. عمل السيد/نوت سابقا كرئيس للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية (ASIC) وعمل أيضاً كرئيس للجنة الفنية للمؤسسة الدولية للأوراق للجان الأوراق المالية. كما تقلد مناصب اخرى سابقا شملت عمله كمسؤول عمليات اول لسلطة التنظيم الواعي الإسترالية (APRA) وكمسؤول تنفيذي اول لدى كمنويلث فندس مانيجمينت و كمسؤول تنفيذي أول للجنة المؤسسات المالية الاسترالية (AFIC) وعمل كعضو مجلس إدارة لجنة مكافحة الجريمة في استراليا.

بول كوستر- الرئيس التنفيذي (اعتبار من ديسمبر 2008)
تم تعيين بول كوستر من قبل المجلس كرئيس تنفيذي اعتبار من ديسمبر 2008، خلفا للسيد/ ديفيد نوت.

التحق بول كوستر بـ اوتيريتيت فاينانسييل ماركتن، هولنده، وهي سلطة الأسواق المالية، في عام 2001 كمفوض وعضو في المجلس التنفيذي حتى هذه السنة (2008). وقد عمل سابقا كنائب رئيس تنفيذي (التدقيق العالمي) في رويال فيليبس الكترونيكس 1998 إلى 2001، وقد كان الشريك المدير في قسم تمويل الشركات، كوبرز اند ليبراند 1988 إلى 1998، والمسؤول الأول عن الالتزام بالقوانين و المفوض المتصرف لتقديم عروض الاسعار في بورصة امستردام 1986 إلى 1988 و قد عمل في عدد من المهام المالية الرئيسية في عمله السابق، حيث تدرب كمحاسب لدى آرثر اندرسن. وقد تراس سابقا اللجنة الفرعية لاعتماد المعايير العالمية (SISE) ضمن لجنة منظمي الأوراق المالية الاوروبية (CESR) لغاية شهر مايو 2006 ثم تراس (CESR-FIN) وكان عضوا في لجنة رئاسة أياسكو.

بول كوستر هولندي الجنسية، متزوج ولديه ولدان.

ذه هون أبورف باجري هو عضو مجلس الإدارة المنتدب لمجموعة شركات ميتديست. وهو رئيس سابق وعضو مجلس إدارة حالي في انترناشيونال راوت كوبر كاونسل الذي يمثل صناعة تصنيع النحاس العالمية وعضو مجلس إدارة مجلس العمل الهندي – البريطاني وهو نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة لكلية لندن لإدارة الاعمال وكذلك رئيس مجلس إدارة سكول آسيا، و احد اعضاء المجلس الحاكم ورئيس لجنة التدقيق وتقييم المخاطر في جامعة سيتي في لندن وأستاذ زائر لدى كلية كاس لإدارة الاعمال. وهو أحد اعضاء المجالس الإستشارية والإدارية للحدائق الملكية وأحد المؤتمنين لمؤسسة الحدائق الملكية، مفوض للجنة تعبيد عقارات العائلة المالكة وأحد مؤتمني آسيا هاوس وهو رئيس مجلس إدارة (TiE Inc) وهي منظمة عالمية غير ربحية تدعم وتساعد على تكوين الاعمال والثروات.

السيد/باجري هو أحد الخريجين بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال من كلية كاس لإدارة الأعمال في لندن. في شهر مارس 2006 تم منحه درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم من جامعة سيتي.

مايكل بلير كيو سي هو محام مستقل مسجل في نقابة انجلترا وويلز، متخصص وممارس في قانون الخدمات المالية، التحق بمنصبه في جراي ان في لندن عام 2000. وقد عمل لمدة 13 عاما قبل ذلك في مناصب عليا ومتتالية في القطاع التنظيمي في مدينة لندن، آخرها كان منصبه كمستشار عام لمجلس إدارة سلطة الخدمات المالية.و هو عضو في هيئة الاستئناف الخاصة بالمنافسة ورئيسا لهيئة الخدمات المالية في جيرنسي ورئيس (SWX Europe) ذراع بورصة اسهم سويسرا في لندن. وقد عمل أمينا أول لخزينة ميدل تمبل وسيحتل منصبه القانوني، في عامها الخامس والعشرين في العام 2008.

من عام 2000 إلى عام 2002 تولى منصب رئيس مجلس الإدارة لثلاثة من المؤسسات الرسمية الذاتية التنظيم لصناعة الخدمات المالية البريطانية ومؤسسة التنظيم الإداري الاستثماري وسلطة الاستثمار الشخصي وسلطة الأوراق المالية والسلع المستقبلية. عمل في مجلس النقابة لمدة عشر سنوات عمل منها اربع سنوات بصفة أمين للخزنة من عام 1994 إلى عام 1998. وقد منح لقب مستشار الملكة (وهو لقب فخري) في عام 1996 وهو مؤلف ومحرر لعدد من الكتب التي تدرس كمناهج في المملكة المتحدة في مجال قانون الخدمات المالية.

روبرت ال كلارك لديه خبرة واسعة في القوانين واللوائح المصرفية والإشراف على البنوك، في كل من الولايات المتحدة الامريكية ودوليا. أسس السيد/كلارك قسم الخدمات المالية في بريسويل و جيولياني، ال ال بي في عام 1973. تم تعيينه من قبل الرئيس رونالد ريجان كمفتش للعملة و في نهاية مدة عمله الاولى تمت إعادة تعيينه من قبل الرئيس جورج اتش دبليو بوش.عمل كمفتش خلال الفترة من عام 1985 إلى عام 1992 وخلال مدة خدمته قامت الوكالة بالإشراف على حوالي 5000 بنك تجاري معتمد محليا، و في ذلك الوقت عمل أيضاً كعضو مجلس إدارة شركة التامين على الودائع الإتحادية، وفي مارس 1992 انضم مرة اخرى إلى بريسويل و جيولياني، ال ال بيه، كشريك

أول ورئيسا لأعمالها في الخدمات المالية. عمل السيد/كلارك كاستشاري للبنك الدولي وكمستشار أول لرئيس البنك الوطني البولندي وكذلك مستشارا لعدد من الدول بشأن عملياتها الإشرافية المصرفية.

السيد/كلارك حاصل على بكالوريوس في الحقوق من كلية هارفارد للحقوق وبكالوريوس في الإقتصاد من جامعة رايس.

اللورد كري من ماريليبون لديه خبرة واسعة في الخدمات المالية، الإدارة العامة و قطاع التعليم. إضافة إلى عمله في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، يعمل كرئيس مكتب الاتصالات (OFCOM)،الجهة الجديدة المتكاملة في المملكة المتحدة المنظمة للاتصالات الالكترونية، ويعمل أيضاً رئيسا لمجلس إدارة تريليوم انفستمنت بارتنرز وعضو مجلس إدارة في البريد الملكي و (BDO Stoy Hayward). وقد عمل سابقا كعميد لكلية كاس لإدارة الاعمال التابعة لجامعة سيتي في مدينة لندن من عام 2001 لغاية عام 2007 ونائبا للعميد في كلية لندن لإدارة الأعمال ومدير غير تنفيذي لـ ابي ناشيونال، كما عمل في مجلس إدارة مكتب أسواق الغاز والكهرباء (OFGEM)، الجهة المنظمة للطاقة في المملكة المتحدة، وعدة هيئات حكومية اخرى.

كما أنه باحث أكاديمي في مجال التنظيم. عمل خلال حياته المهنية المبكرة في الخدمات المالية والإدارة العامة والتعليم ولديه خبرة استشارية واسعة على مستوى مجالس الإدارة لدى مؤسسات مالية كبرى.

ذه ايرل اوف هوم عمل كرئيس مجلس إدارة لـ كاوتس آند كو منذ ١ يونيو 1999 وأصبح رئيسا لبنك كاوتس (سويسرا) ليمتد، بتاريخ 8 مارس 2000. عين رئيسا لدى جروسفينور جروب ليمتد بتاريخ ١ مايو 2007. لديه خبرة واسعة في القطاع المصرفي حيث انضم إلى مورجان جرينفيل في عام 1966، وذلك بعد تعيينه كعضو مجلس إدارة في مورجان جرينفيل اند كو ليمتد، (حالياً دويتشه سيكيوريتيز ليمتد) في عام 1972. كان مسؤولا عن القسم الدولي لدى البنك في عام 1983. وبعد ذلك تم تعيينه في عدد من المناصب الدولية الاخرى في مورجان جرينفيل، وأصبح أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل جروب بي ال سي وذلك في عام 1996 ورئيسا لمجلس إدارة دويتشه مورجان جرينفيل جروب بيه ال سي وذلك في عام 1999. تقلد لورد هوم عددا من المناصب غير التنفيذية والعامة بما في ذلك مدير ذه اجريكلتشرال مورتجيج كوربوريشن بيه ال سي خلال الفترة ما بين عام 1980 و1993، ورئيس مجلس إدارة مان ليمتد، ورئيس الجمعية البريطانية الماليزية (تم تعيينه في عام 2001) ورئيس لجنة تجارة الشرق الاوسط (تقاعد في عام 1992). وهو عضو فعال في مجلس اللوردات البريطاني وكان متحدثا متقدما حول التجارة، الصناعة والمال حتى عام 1998. تلقى اللورد هوم تعليمه في جامعة اكسفورد.

روبرت اوين لديه خبرة واسعة كمنظم وممارس في السوق، مع تركيز خاص على المنطقة الباسفيكية الاسيوية. انشا لجنة الاوراق المالية و الاستثمارات المستقبلية (اس اف سي) في هونج كونج وتم تعيينه رئيسا تنفيذيا لها في عام 1989. قبل ذلك كان السيد/اوين مديراً لقسم المعاملات المصرفية الاستثمارية لدى لويدز بنك جروب ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لبنك لويدز ميرشانت. وقد كان سابقا احد اعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل اند كو وعمل في مكتب الخزينة والخارجية بالمملكة المتحدة. بعد تنحيه عن منصبه في لجنة اس اف سي، تولي السيد/ اوين عدة مناصب منها نائب رئيس مجلس إدارة نومورا آسيا هولدينجز ليمتد، ومستشار اول لدى نومورا انترناشيونال (هونج كونج) ليمتد، وعضو مجلس الاستشارات والتنظيم لدى لويدز اوف لندن، ورئيس مجلس إدارة تيكباسيفيك كابيتال ليمتد،و ورئيس مجلس إدارة اي بي دايوا ليمتد، ومدير سنداي كوميونيكيشنز ليمتد، يوروبيان كابيتال كو ليمتد وفي غيرها من شركات وصناديق الاستثمار. وحاليا مدير في إدارة سنغافوره اكستشينج ليمتد وسيتي بنك (هونج كونج) ليمتد، ومدير في إدارة انترناشيونال سيكيوريتيز كونسالتني ليمتد، و هو ايضا محافظ مدرسة ريبتون في المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة مدرسة ريبتون في دبي.

تلقى السيد/اوين تعليمه في مدرسة ريبتون وجامعة اكسفورد.

جيه أندرو سبيندلر هو الرئيس والرئيس التنفيذي الأول لـ فاينانشال سيرفيسيز فولنتير كوربس (اف اس في سي)، شراكة خاصة – عامة غير ربحية وتتمثل مهمتها في المساعدة في بناء انظمة بنكية ومالية جيدة في دول الأسواق الانتقالية والناشئة. قبل تعيينه في عام 1993، عمل السيد/سبيندلر كنائب اول للرئيس في البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث تراس الجهاز الوظيفي للدراسات المصرفية ودراسات مهام التحليل ونظام الدفعات. واثناء وجوده في نيويورك فيد، ساعد على تطوير إطار عمل راس المال الذي يستند إلى تقييم المخاطر والذي تم تبنيه من قبل الجهات الإشرافية على البنوك في معظم المراكز المالية في العالم. عمل كممثل لـ نيويورك فيد في لجنة بازل للإشراف على العمليات المصرفية خلال الفترة 1991إلى1993. قبل التحاقه بـ نيويورك فيد في عام 1985، تقلد السيد/سبيندلر العديد من المناصب الاقراضية والتخطيطية الإستراتيجية لدى كونتيننتال الينوي بنك. وقد عمل كزميل في ذه بروكينغز انستتيوشن خلال الاعوام 1980إلى1983.

السيد/سبيندلر حاصل على درجة دكتوراه وماجستير في إدارة الأعمال من كلية وودرو ويلسون بجامعة برينستون للشؤون العامة والدولية ودرجة البكالوريوس في السياسة الدولية من كلية هارفارد. وهو عضو في مجلس العلاقات الخارجية ولجنة بريتون وودس.

جورج ويتيش لديه خبرة كبيرة تنظيمية في الأسواق المالية وبشكل خاص من المنظور الاوروبي. انشا المكتب الإشرافي للاوراق المالية الفيدرالي في فرانكفورت وعمل رئيساً له خلال الفترة من 1994 إلى 2002. في عام 1998، تم انتخاب السيد/ويتيش رئيسا لمنتدى لجان الاوراق المالية الاوروبية الذي لعب دورا رئيسيا لتطوير معايير مشتركة لاسواق راس المال الاوروبية. في المنظمة الدولية للجان الاوراق المالية، كان السيد/ويتيش نائبا لرئيس اللجنة الفنية ورئيسا لفريق مشروع الانترنت. وقد تقلد السيد/ويتيش قبل ذلك مناصب عليا مختلفة في وزارة المالية الفيدرالية في المانيا في مجال اسواق التمويل والاوراق المالية الدولية وعمل كمستشار مالي للسفارة الالمانية في طوكيو (1983 إلى 1987).

السيد/ويتيش هو عضو المجلس الاستشاري الدولي للجنة التنظيمية للأوراق المالية في الصين. تخرج السيد/ويتيش بدرجات في القانون من جامعة كيل وقد اجرى دراسات إضافية في ايكول ناشيونيل دي ادمينستريشن في باريس.

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

اللجنة التشريعية

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة التشريعية في مساعدة المجلس في أداء وضع سياسته ومهامه التشريعية، بما في ذلك تطوير التشريع المتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات المساعدة الأخرى التي تتم مزاولتها من خلال مركز دبي المالي العالمي. تتألف اللجنة التشريعية من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- مايكل بلير كيو سي (الرئيس)
- ايرمانو باسكوتو (عضو خارجي في اللجنة)
- روبرت ال كلارك
- إيان جونستون
- ديفيد نوت
- جويس مايكوت كيو سي
- روبرت اوين
- جورج ويتيش

ايرمانو باسكوتو محام ومنظم أوراق مالية أول سابق في هونج كونج و كندا. متخصص في مسائل الاوراق المالية التي تتعلق بتنظيم الشركات العامة والوساطات المالية بما في ذلك تقديم النصح والإرشاد بشأن المسائل التأديبية والتنفيذ والترخيص والإدراج والحوكمة وعمليات السيطرة على الشركات والدمج. وقد كان القوى المحركة في عام 2008 وراء تأسيس المؤسسة الكندية الغير ربحية لدعم حقوق المستثمرين (FAIR Canada) ويعمل حالياً كأول عضو مجلس إدارة تنفيذي لها. كما يعمل كمستشار أول لمكتب المحاماة الامريكي (تراوتمان ساندرز) في هونج كونج. وهو مدير مؤسس ونائب رئيس مجلس إدارة سابق للجنة الأوراق المالية والسلع المستقبلية هونج كونج (1989 إلى 1994) ورئيس العمليات للجنة اونتاريو للأوراق المالية (1984 إلى 1989) ومدير سياسة السوق لبورصة تورنتو. مارس السيد/باسكوتو القانون في هونغ كونغ وكندا مع مؤسسات قانونية كبرى.

لجنة التدقيق وتقييم المخاطر

المهمة الرئيسية للجنة التدقيق والمخاطر هي مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته الإشرافية على عملية رفع التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية بخصوص تقديم التقارير المالية والتدقيق والإجراءات الخاصة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية التي تؤثر على تقديم التقارير المالية. لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة ولا للرئيس التنفيذي أن يكونا أعضاء في لجنة التدقيق وتقييم المخاطر ولكن يجوز لهما حضور اجتماعاتها بناء على توجيه دعوة لهما لحضورها. أعضاء لجنة التدقيق والتقييم المخاطر هم:

- ذه ايرل اوف هوم (الرئيس)
- آر دوجلاس دووي (عضو خارجي في اللجنة)

- ذه هون أبورف باجري
- سايب ايجنر
- جيه اندرو سبيندلر
- جورج ويتيش

آر دوجلاس دووي هو عضو و مستشار في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش م ع. و هو رئيس مجلس إدارة بنك دبي الوطني للاستثمار، وعضو مجلس إدارة ناشيونال بنك اوف دبي ترست كومباني (جيرسي) ليمتد، ومارش اينسكو وهي وسيط تامين قائم في دولة الإمارات العربية المتحدة، والبنك الخليجي التجاري (قطر) وعضو مجلس الجامعة البريطانية في دبي.

بدأ السيد دووي حياته المهنية المصرفية الدولية مع ستاندرد تشارترد بنك، حيث كانت أول مهمة خارجية له في عدن في عام 1963 تلتها مهمات في الشرق الاوسط بما في ذلك لبنان، حيث تخرج من مركز الشرق الاوسط للدراسات العربية. بعد ذلك عمل في ليبيا وإيران والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي. عمل السيد/دووي أيضاً في الشرق الأقصى بمهمات في هونج كونج وإندونيسيا. وهو زميل تشارترد انستيتوشن اوف بانكرز في اسكتلنده، و هو عضو في تشارترد انستيتوشن اوف مانيجمنت آند جلوبال سكوت.

لجنة الحوكمة والترشيحات

المهمة الرئيسية للجنة الحوكمة والترشيحات هي مساعدة المجلس في النهوض بمسئولياته الإشرافية بشأن عمليات المجلس وإدارته وتحديد الافراد المؤهلين ليصبحوا اعضاء في المجلس وتطوير برنامج ملء الشواغر والتطوير والتوصية للمجلس بمجموعة من مبادئ حوكمة الشركات.
تتالف لجنة الحوكمة والترشيحات من:

- سايب ايجنر (الرئيس)
- ذه هون أبورف باجري
- لورد كري اوف ماريليبون
- ذه ايرل اوف هوم
- ديفيد نوت
- جيه اندرو سبيندلر

لجنة المكافآت

المهمة الرئيسية للجنة المكافآت هي مساعدة المجلس في النهوض بمسئولياته فيما يتعلق بكافة جوانب الموارد البشرية لدى سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك الأداء والتعويض.
تتالف لجنة المكافآت من:

- جيه اندرو سبيندلر (الرئيس)
- ذه هون أبورف باجري
- لورد كري اوف ماريليبون
- سايب ايجنر
- ديفيد نوت
- روبرت اوين

لجنة طعون القواعد التنظيمية

تعمل لجنة طعون القواعد التنظيمية كآلية استئناف "داخلية" بالنسبة للقرارات التنظيمية الصادرة عن المسؤولين التنفيذيين لسلطة دبي للخدمات المالية، للتحقق من العدالة والموضوعية والشفافية الإجرائية. يمنح القانون لجنة طعون القواعد التنظيمية الصلاحية لإجراء مراجعة موضوعية كاملة للقرارات التنفيذية قيد الاستئناف. يمكن تعديل قرارات لجنة طعون القواعد التنظيمية من قبل محكمة مركز دبي المالي العالمي وذلك بمراجعة قضائية للنقاط القانونية.
أعضاء لجنة طعون القواعد التنظيمية هم:

- روبرت اوين (الرئيس)
- مايكل بلير كيو سي
- روبرت ال كلارك
- جورج ويتيش
- دوغلاس دووي (عضو خارجي في اللجنة)
- جايشري جوبتا (عضو خارجي في اللجنة)
- ندى خنيصر زرقا (عضو خارجي في اللجنة)
- ويليام اف كروينر، الثالث (عضو خارجي في اللجنة)
- اريمانو باسكوتو (عضو خارجي في اللجنة)

جايشري جوبتا هي محامية مؤهلة في كل من (انجلترا والهند) وقد مارست أكثر من 13 عاما في الإمارات العربية المتحدة. عملت سابقا كشريك مدير في دي ال ايه بايبر، مكتب دبي، وتملك عددا من سنوات الخبرة في تقديم الاستشارات حول المسائل التجارية والمتعلقة بالشركات بما في ذلك الدمج والحيازة ومشاريع الائتلاف والترخيص والتوزيع وأعمال الفنادق التعاقدية. عملت السيدة/جوبتا بتقديم الاستشارات للشركات المحلية والعالمية والوطنية العاملة في الشرق الأوسط وفي الخارج. وقد شملت القطاعات التي عملت بها الفنادق والترفيه والإعلام والتكنولوجيا والإتصالات وعدد متزايد من بضائع المستهلكين وعملاء التمويل. وقد لعبت دورا رائدا في الاستراتيجية الهندية

للشركة وتعمل على تطوير انسيابية العمل ما بين الخليج والهند، و على تنسيق الأعمال المتعلقة بالهند في الداخل و الخارج.

قبل التحاقها بـ دي ال ايه بايبر، عملت السيدة/جوبتا كرئيس لمجموعة الشركات والمجموعة التجارية في مؤسسة قانونية عالمية رائدة تملك وجودا في الشرق الاوسط، حيث تراست مكتب مدينة دبي للانترنت في تلك المؤسسة. وقد عملت بشكل فعال في كتابة المقالات وتجميع وتحرير النشرات الصادرة حول آخر المستجدات بخصوص التطويرات في الشرق الأوسط بما في ذلك مادة نشر متعلقة بالتجارة الالكترونية. وهي محامية في الإمارات العربية المتحدة أوصت بها براكتيكال لو كومباني في عددها 2003/04 من "محامين عالميين 3000" و في ويتش لوير بيربوك 2005 الخاص بـ بيه ال سي. وقد تم تعيين السيدة/جوبتا في لجنة الطعون التنظيمية اعتبار من ١ سبتمبر 2008.

ندى خنيصر زرقا هي محام والرئيس الحالي للقسم القانوني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في جي اي موني. تملك 19 عاما من الخبرة في قوانين الاعمال المصرفية والقوانين المدنية والتجارية في الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون والشرق الأوسط. بدأت عملها في القانون لدى كنعان وشركاه كمحامية تقاضي ومعاملات تخدم عدد من الموكلين المحليين والعالميين. ثم انتقلت إلى عمل اكثر تحد لدى شركة تامين على الحياة عالمية كمستشار قانوني حيث كانت تقدم الاستشارات حول مختلف منتجات وهياكل التامين على الحياة. لتوسيع آفاق معرفتها بالمنتجات في مجال التامين حضرت عدد من الدورات المكثفة حول التامين في ايل اوف مان، مما عمل على دعم دورها الاستشاري في هذا المجال المتخصص حول المنتجات الجديدة في السوق المحلية. في عام 1993 التحقت بشركة امريكية عالمية للاتصالات كمستشار قانوني لتكتسب الخبرة في قوانين تنظيم الاتصالات. في عام 2000 انتقلت إلى العمل المصرفي لتقديم الاستشارات حول جميع المسائل القانونية والتنظيمية بما في ذلك المعاملات العالية التعقيد والخارجية. وقد اكتسبت خبرتها في هيكليات منتجات مصرفية مختلفة ومستندات مختلفة. عملت كرئيس للقسم القانوني في بنك المشرق وبنك هولنده العام، امرو، حيث ادارت جميع المسائل القانونية من الجانبين القانوني والتنظيمي.السيدة/زرقا هي عضو فعال في جمعية الإمارات المصرفية التي تقدم الاستشارات القانونية بخصوص التعديلات المقترحة على قوانين الإمارات العربية المتحدة وانظمتها.

ويليام اف كروينر، الثالث، يعمل كمستشار في سوليفان آند كروميل ال ال بيه، ويعمل من خلال مكاتب الشركة المذكورة في واشنطن دي سي ولوس انجلوس. يتناول عمله المسائل التنظيمية المعقدة والحوكمة والتمويل والدمج والحيازة والتحريات المتعلقة بالمؤسسات المالية المنظمة. عمل كمستشار عام لمؤسسة تامين الودائع الاتحادية الامريكية من عام 1995 وحتى عام 2006 وعمل في لجنة الاستئنافات الإشرافية لـ(FDIC)من تاسيسها وحتى انتهاء خدمته لدى الحكومة. قبل خدمته في (FDIC) مارس القانون في مدينة نيويورك وواشنطن دي سي، وتخصص في البنوك وغيرها من المؤسسات المالية المنظمة، وعمل ايضاً في المجلس وتراس لجنة الفحص والتدقيق لبنك نيويورك. وهو متحدث وكاتب دائم حول مواضيع تنظيمية مالية وقد عمل في التدريس كبروفسور مساعد في كليات القانون في جامعات ستانفورد وجورج واشنطن والجامعة الامريكية ومدينة نيويورك، ولاية نيويورك ورابطات نقابات المحامين الاتحادية وفي معهد القانون الامريكي. وهو مقيد كمحام رائد في القانون المصرفي في وايت بيست لويرز في امريكا. حصل السيد/كروينر على درجة الدكتوراه ودرجة الماجستير من جامعة ستانفورد وحصل على درجة البكالوريوس من جامعة ييل.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

تعمل الهيئة القانونية للأسواق المالية (FMT) كهيئة ضبط خدمات مالية مستقلة للتقرير بشأن حالات الاخلال بالتشريعات التي تشرف على تنفيذها سلطة دبي للخدمات المالية والإجراءات التنظيمية ذات العلاقة. تتمتع الهيئة القانونية للأسواق المالية بصلاحيات واسعة مقارنة بالهيئات التنظيمية للخدمات المالية المتكاملة الدولية الاخرى.

تعمل الهيئة القانونية للأسواق المالية باستقلال عمليا عن مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ورئيسها التنفيذي. يمكن استئناف معظم قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية لدى محكمة مركز دبي المالي العالمي. يجوز استئناف قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية في استئنافات قرارات البورصة لدى محكمة مركز دبي المالي في القانون.

أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية هم:

- ستيوارت بويد سي بي ئي كيو سي (الرئيس)
- جون ال دوجلاس
- جافان جريفث كيو سي
- علي مالك كيو سي
- ديفيد ام ستوكويل

ستيوارت بويد سي بي ئي كيو سي عضو أول لغرفة محكمة ايسيكس في لندن، ومتخصص في النزاعات التجارية والاستثمارية الدولية، بشكل رئيسي كمحكم. تم استدعائه لنقابة المحامين في عام 1967 وتم منحه لقب مستشار الملكة في عام 1982. وهو مؤلف الكتاب المنهجي الإنجليزي الرائد حول التحكيم التجاري، بالاشتراك مع لورد موستيل. خلال الفترة من 1998 إلى 2004، كان نائبا لرئيس مجلس إدارة سلطة الخدمات المالية (FSA)، المملكة المتحدة. تراس عددا من التحقيقات الحكومية والتنظيمية كما تراس كمسجل محاكمات جنائية وكنائب قاضي المحكمة العليا في محاكمات مدنية وتجارية.

تم منح السيد/بويد لقب سي بي اي (لقب قائد الإمبراطورية البريطانية) في عام 2005 عن خدماته في القطاع المالي. وهو رئيس هيئة المحكمة (الهيئة المنظمة والحاكمة) لـ ميدل تيمبل، وهي واحدة من أربع دوائر في المحكمة في إنجلترا والمسؤولة عن التعليم القانوني والمسائل المهنية الاخرى.

جون ال دوجلاس يترأس الممارسة التنظيمية المصرفية لدى بول وهاستنغز وجانوفسكي و وكر ال ال بيه، ويمارس عمله من مكاتب الشركة في واشنطن دي سي واتلانتا. عمل كمستشار عام لـ فيدرال ديبوزيت انشورانس كوربوريشن اف دي آي سي خلال الفترة من 1987 إلى 1989 وعضو مجلس إدارة اف اس في سي، وهي مؤسسة غير ربحية تأسست لمساعدة تطوير الإقتصادات التي كانت سابقا تسيطر عليها الحكومات لتطوير انظمتها المصرفية وانظمة

أسواق رأس المال فيها. وبتلك الصفة، قدم الاستشارات لحكومات روسيا والصين وإندونيسيا ومصر وغيرها من الدول. يتناول عمله عمليات الدمج والحيازة المعقدة ومشاريع الائتلاف الكبرى ونشاطات التنفيذ التنظيمية الصعبة والتقصيات والتحريات الدقيقة. عمل كعضو في مجلس إدارة بروفيديان فاينانشيال كوربوريشن وفي لجان التدقيق وحوكمة الشركات التابعة لها.

يحاضر السيد/دوجلاس دائما حول المسائل القانونية المصرفية وقد أدرج اسمه في "ذه انترناشيونال هو از هو اوف بيزنيس لويرز"، دليل مجموعة وسائل الإعلام لمحامي البنوك الرواد في العالم، المحامين الرواد الامريكيين لغرف المشورة بشأن الأعمال، و وايتس بيست لويرز في أمريكا.

جافان جريفث كيو سي يعمل كمحام ومحكم مرخص دولياً في ملبورن وكذلك في محكمة ايسيكس، لندن.كان محاميا عاما لاستراليا خلال الفترة من 1984 إلى 1997. حضر كمستشار و وكيل لاستراليا في محكمة العدل الدولية. سبق ان شغل مناصب دولية مختلفة، شملت منصبه كرئيس، واحيانا نائب رئيس، وفد استراليا في لجنة القانون التجاري الدولي في الأمم المتحدة (يونسيترال) بما في ذلك في الجلسات الخاصة بإقرار وإصدار القانون النموذجي لـ يونسيترال والخاص بالتحكيم التجاري الدولي في فيينا في عام 1985. من بين المناصب الاخرى التي تولاها كان رئيسا للوفد الإسترالي لمؤتمر لاهاي حول القانون الدولي الخاص 1992 إلى1998 وكان عضواً وفي بعض الاحيان رئيساً لهيئة انتلسات للخبراء القانونيين 1988 إلى 1997، وعضوا لهيئة التحكيم الدائمة في لاهاي 1987 إلى 1999. وهو أحد أعضاء هيئة المحكمين في المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية وفي عدة مؤسسات تحكيمية اخرى.

و هو حاصل على درجة دكتوراه من جامعة اكسفورد وكان زميلا في كلية ماجدالن، اكسفورد لمدة محددة. يعمل حالياً وبشكل أساسي كمستشار قانوني وكرئيس أو عضو في هيئات التحكيم الدولية، بما في ذلك تلك التي تعمل تحت إشراف محكمة التحكيم الدائمة، (ICSID,LCIA) لندن، الغرفة التجارية الدولية (ICC) باريس وغيرها من هيئات التحكيم التي تعمل تحت إشرافها أو خلاف ذلك.

علي مالك كيو سي (لقب مستشار الملكة) محامي رائد في إنجلترا و وويلز متخصص في كافة جوانب القانون التجاري بما في ذلك قانون الخدمات المصرفية والمالية. برز كمستشار قانوني في قضايا في المحكمة التجارية في المملكة المتحدة ومحكمة الاستئناف ومجلس بريفي وبيت اللوردات وكذلك في عدد من قضايا التحكيم الدولية الهامة وهو عضو في هيئة جراي إن الموقرة ومسجل في محكمة التاج وهو رئيس الخزينة للنقابة التجارية وعضو في المجلس العام للنقابة وهو مؤلف كتاب "Jack Malek and Quest" بالإشتراك مع آخرين وهو كتاب وثائقي (الطبعة الثالثة). حصل السيد/ مالك على درجة الماجستير والبكالوريوس من كلية كيبلي، جامعة اكسفورد. وقيد في النقابة في عام 1980 وعين مستشاراً للملكة في عام 1996 وهو مفوض للعمل كنائب قاض في المحكمة العليا.

ديفيد م ستوكويل هو الشريك المدير في دبي لشركة بريسويل آند جولياني ال ال بيه، وهي مؤسسة قانونية تركز على التمويل وهيكلة الشركات والتنظيم المالي وحل النزاعات البديل للعملاء المتعددي الجنسيات ومن الشرق الأوسط. وهو دبلوماسي امريكي سابق، عمل سابقا كقنصل عام للولايات المتحدة في دبي. ولد في المملكة العربية السعودية واقام في الشرق الأوسط لمدة تزيد عن 46 سنة. تم قبوله في نقابة المحامين في تكساس في عام 1976 وتم ترخيصه في دبي في عام 1989. وهو عضو في نقابة محامين هيوستون ونقابة المحامين الدولية. وهو ايضا الرئيس الفخري لمجلس غرف التجارة الامريكية في الشرق الأوسط، هي منظمة إقليمية تمثل كافة غرف التجارة الامريكية في دول مجلس التعاون الخليجي، ويعمل كرئيس مجلس أمناء المدرسة الامريكية في دبي، وهي مؤسسة تعليمية لا تهدف لتحقيق الربح.

هشام القاسم *(توقف عن كونه عضوا في الهيئة القانونية للأسواق المالية اعتبار من 2 فبراير2008)*

عمل رئيسيا تنفيذيا وعضو مجلس إدارة في مؤسسة دبي العقارية منذ تأسيسها في عام 2007. اهلته خبرته العملية ومبادراته الاستراتيجية لتولي منصب عضو مجلس إدارة في عدة مؤسسات مرموقة مثل أملاك و منصب عضو الهيئة القانونية للأسواق المالية. هشام القاسم، حاصل على درجة الماجستير في الأعمال الدولية وقد تم اختياره لتولي برنامج محمد بن راشد للتطوير القيادي وهو عضو في "القادة العرب الشباب". قبل توليه منصبه في مؤسسة دبي العقارية، عمل السيد/القاسم كمدير عام لقسم الاعمال المصرفية التجارية في بنك دبي الوطني. وقد عكس منصبه في بنك دبي الوطني خبرته الواسعة من كافة نواحي اعمال الخدمات المالية ومساهماته الهامة في نمو الأسماء التجارية للأعمال المصرفية التجارية لبنك دبي الوطني.

الإدارة التنفيذية لسلطة دبي للخدمات المالية

ديفيد نوت - الرئيس التنفيذي
يرجى الرجوع إلى الجزء المتعلق بمجلس الإدارة

وقد تنحى ديفيد نوت عن منصبه كرئيس تنفيذي اعتبارمن ديسمبر 2008.

بول كوستر- الرئيس التنفيذي (اعتبار من ديسمبر 2008)
يرجى الرجوع إلى الجزء المتعلق بمجلس الإدارة

تم تعيين بول كوستر من قبل المجلس كرئيس تنفيذي خلفا للسيد ديفيد نوت.

جويس مايكوت كيو سي - المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة
التحقت جويس بسلطة دبي للخدمات المالية في يناير 2004 لتتولى منصب المستشار العام بعد 30 عاماً من العمل في المجال القانوني في القطاعين العام والخاص بكندا. وبصفتها المستشار العام، تعتبر جويس المستشار القانوني الأول لسلطة دبي للخدمات المالية التي تتولى سكرتارية مجلس الإدارة والعلاقات الدولية. حصلت جويس على شهادة في القانون من جامعة البرتا وتم تعيينها مستشارة الملكة في عام 1988. وتولت منصب نائب رئيس لجنة الأوراق المالية بكولومبيا البريطانية لمدة 14 عاماً قبل الالتحاق بسلطة دبي للخدمات المالية وكانت عضوا فعّالا في مجلس مدراء الأوراق المالية بكندا ومجلس منظمي الأوراق المالية بالامريكتين واتحاد مدراء الاوراق المالية بامريكا الشمالية والمنظمة الدولية للجنان الاوراق المالية (اياسكو).

إيان جونستون - العضو المنتدب، قسم السياسات والخدمات القانونية
هو منظم عالمي معروف ومتمرس التحق بسلطة دبي للخدمات المالية في نوفمبر 2006. حصل إيان على ترخيصه للعمل في المجال القانوني في استراليا في بداية الثمانينات وقضى معظم حياته العملية في القطاع الخاص. تولى عددا من المناصب العليا في مجموعة اكسا وشغل منصب الرئيس التنفيذي لواحدة من كبرى شركات الائتمان في استراليا. وخلال تلك الفترة، لعب إيان دورا بارزا في صناعة الائتمان وعمل في المجلس الوطني لاتحاد مؤسسات الائتمان.

في عام 1999، التحق إيان بلجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية (ASIC) حيث شغل منصب المدير التنفيذي لتنظيم الخدمات المالية وقضى عدة فترات في منصب مفوض بالإنابة. وفي بداية عام 2005 تولى إيان منصب مستشار خاص لدى لجنة الأوراق المالية و الاستثمارات المستقبلية بهونج كونج. إيان عضو و رئيس سابق للمجلس المشترك، الذي يتألف من ممثلين من أكبر واضعي المعايير التنظيمية الدوليين (المنظمة الدولية للجان الاوراق المالية و لجنة بازل والرابطة الدولية لمراقبي التامين).

جين كوكلي - العضو المنتدب، قسم الترخيص

التحقت جين بسلطة دبي للخدمات المالية في فبراير 2005 للإشراف على الفريق المسئول عن الترخيص لمزاولة الأنشطة المنظمة في مركز دبي المالي العالمي. وخبرة جين التنظيمية والمالية تتضمن توليها مناصب عليا في مجلس الأوراق المالية والاستثمارات في لندن (في مناصب تتعامل بوضع السياسات والإشراف) وفي مورجان ستانلي (مدير تنفيذي) وآخرها قبل الالتحاق بسلطة دبي للخدمات المالية، دور غير تنفيذي في سلطة الخدمات المالية (المملكة المتحدة).

حصلت جين على مؤهلات وشهادات علمية من بينها شهادة البكالوريوس في التاريخ (كلية ترينيتي، واشنطن دي سي شملت سنة واحدة في كلية سانت آن، اكسفورد)، وشهادة الماجستير في التمويل والمحاسبة (كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية)، وماجستير إدارة أعمال (مؤسسة "إنسيد"، فرنسا) وشهادة في الاوراق المالية والمشتقات المالية من معهد الاوراق المالية في لندن.

مايكل زامورسكي - العضو المنتدب، قسم الرقابة

التحق مايكل بسلطة دبي للخدمات المالية في ابريل 2006 بعد 29 عامًا من العمل لدى هيئة تأمين الودائع الفدرالية بالولايات المتحدة للإشراف على مراقبة الشركات المرخصة في مركز دبي المالي العالمي. بصفته مدير قسم الرقابة وحماية المستهلك بهيئة تأمين الودائع الفيدرالية، كان مايكل مسئولاً عن الإشراف على أنشطة الرقابة المصرفية بهيئة تأمين الودائع الفيدرالية للتأكد من سلامة و صحة هذه الأنشطة، علاوة على الالتزام و حماية المستهلك لصالح 5200 مؤسسة ضمن نطاق المؤسسة المذكورة.

كان مايكل عضوًا في لجنة بازل للرقابة المصرفية و في لجنة وضع المعايير الإشرافية لبعض البنوك الكبيرة النشطة دوليًا، وذلك منذ عام 2000 إلى 2006. وقد حصل في عام 2004 على جائزة روجر دبليو جونز للجامعة الامريكية، كلية السياسة العامة عن الريادة التنفيذية المتميزة في الحكومة الامريكية.

حصل مايكل على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد، مع مرتبة الشرف، من جامعة فيلانوفا، بنسلفانيا، كما انه خريج كلية ستونير جراديويت المصرفية التابعة لرابطة المصرفيين الامريكية.

مارتن كينسي - العضو المنتدب، قسم الأسواق

التحق مارتن بسلطة دبي للخدمات المالية في مارس 2006 ويتولى المسئولية الكاملة عن قيام سلطة دبي للخدمات المالية بتنظيم ناسداك دبي، وبورصة دبي للطاقة وغيرها من البورصات المستقبلية الأخرى التي قد تحصل على ترخيص للعمل في مركز دبي المالي العالمي. شغل مارتن في السابق منصب مسؤول تنفيذي أول في بورصة الأسهم الاسترالية.

في سياق عمله في بورصة الأسهم الاسترالية الذي استمر لمدة 30 سنة تقريبًا، اكتسب مارتن خبرة واسعة النطاق في عمليات البورصة. وقد شغل العديد من المناصب في بورصة الأسهم الاسترالية بما

في ذلك منصب سكرتير الشركة والمستشار العام علاوة على إدارة مهام العضوية / الوسطاء والتنفيذ. حصل مارتن على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة سيدني، و هو محام و اشترك لمدة طويلة في الجمعيات المختصة التي تهدف إلى تعزيز وتطوير مجالي القوانين التجارية والمؤسساتية في استراليا.

ستيفن جلين - رئيس قسم تنفيذ القوانين

يمتلك جلين خبرة واسعة في تنظيم الأسواق المالية وأسواق رأس المال والخدمات والمنتجات المالية والهيئات المؤسساتية المدرجة والغير مدرجة.

يتضمن تاريخ ستيفن في تولي المسؤوليات لتنفيذ الالتزامات التي تنطبق على الهيئات المنظمة في مركز دبي المالي العالمي واعضاء ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة وهيئات اعداد التقارير التي تدرج منتجاتها وتقدم عروضها للأوراق المالية في مركز دبي المالي العالمي.

تولى ستيفن سابقا عدة مناصب عليا لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية حيث كان مسؤولا عن مختلف الأقسام بما فيها الأسواق والاستثمارات المدارة وتنظيم الخدمات المالية والتحريات حول الشركات والتحليل المالي.

جان بليدن - مسؤول العمليات الرئيسي

التحق جان بسلطة دبي للخدمات المالية في فبراير 2005. وقبل التحاقه بسلطة دبي للخدمات المالية، قضى جان سبع سنوات لدى مجموعة "برايس ووترهاوس كوبرز" في كل من جنيف ودبي كعضو في الممارسة الدولية لإدارة تقييم المخاطر. و ترتكز خبرته في برايس ووترهاوس كوبرز على الاستشارة الاستراتيجية للعمل و إدارة المخاطر و تطوير النظريات .

يتحدث جان الانجلزية و الفرنسية و الاسبانية بطلاقة و حصل على ماجستير إدارة أعمال (مع مرتبة الشرف) من لوزان في عام 1993.

جاري واليس - رئيس قسم الموارد البشرية

التحق جاري بسلطة دبي للخدمات المالية في مارس 2006. يتمتع جاري بخبرة تزيد عن 25 عامًا في الموارد البشرية بما فيها 8 سنوات في الإمارات العربية المتحدة. عمل جاري سابقا لمدة 9 سنوات في مجال الخدمات المالية وشمل ذلك عمله في دبي لدى اتش اس بي سي بمنصب عال في تطوير الموارد البشرية ولدى بنك هولنده العام امرو كرئيس لقسم الموارد البشرية الاقليمي. شغل جاري أيضاً منصب الرئيس الدولي لقسم الموارد البشرية في وحدة إدارة الاصول والعملاء من القطاع الخاص ومقرها في امستردام.

حصل جاري على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية وهو زميل لمعهد تطوير الموظفين.

عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية

للمساعدة في تنفيذ تكليفها التنظيمي، تؤدي سلطة دبي للخدمات المالية المهام الرئيسية التالية والتي قامت بتنظيم موظفيها بناء عليها:

قسم السياسات والخدمات القانونية يتولى المسؤولية عن تقديم الاستشارات حول السياسة وصياغة وتقديم الاستشارات الداخلية والدعم الداخلي للأقسام العاملة في سلطة دبي للخدمات المالية وإدارة أعمال لجان السياسة والقوانين والتنازلات. كما يتحمل القسم المسؤولية عن تطوير القوانين وانظمة سلطة دبي للخدمات المالية، والمسؤولة عنها سلطة دبي للخدمات المالية، والمحافظة عليها، ويتحمل المسؤولية عن التشاور مع سلطة مركز دبي المالي العالمي حول التشريعات الاخرى لمركز دبي المالي العالمي. كما يشرف القسم على الاتصالات والتخطيط الاستراتيجي، وهو مسؤول عنهما.

قسم الترخيص مسؤول عن دراسة الطلبات المقدمة لمزاولة الخدمات المالية والخدمات المساعدة في مركز دبي المالي العالمي. كما يقوم القسم أيضاً بدراسة طلبات ترخيص المؤسسات والأفراد الذين سيتم ترخيصهم لاداء بعض الادوار في الشركات المرخصة.

قسم الرقابة مسؤول عن الرقابة القائمة على تقييم المخاطر على الشركات التي تقدم الخدمات المالية والخدمات المساعدة في مركز دبي المالي العالمي ومنه. يتخذ القسم اسلوبا وقائيا فعالا للمسائل التي قد تؤثر على المخاطر في مركز دبي المالي العالمي واهدافه. يستخدم القسم مجموعة كبيرة من الأدوات الرقابية الوقائية. تشمل هذه الأدوات كلاً من الرقابة المكتبية والزيارات الميدانية للمؤسسات المرخصة ومزودي الخدمات المساعدة التي تتضمن عمليات رقابة في نطاق معين. يؤثر القسم على عمليات تطوير السياسات في المجالات التي يكون مسئولاً عنها ويساعد الأقسام الاخرى في سلطة دبي للخدمات المالية حسبما يكون مناسبًا. ويعمل القسم بشكل نشط في تثقيف الجهات التي ينظمها من خلال برنامج التواصل الذي يستخدم أسلوب التعلم من التجارب. ويحتفظ بعلاقات قوية مع المراقبين الدوليين لضمان الرقابة الفعالة للمؤسسات العاملة في اكثر من منطقة واحدة.

قسم الأسواق مسؤول عن ترخيص ومراقبة البورصات وغرف المقاصة كما يعترف بكيانات تسعى لوضع "الاعتراف بها" داخل مركز دبي المالي العالمي. و كما يقوم هذا القسم أيضاً بمراقبة أداء الهيئات المسؤولة عن رفع التقارير كما يساهم في عمليات تطوير السياسات وتعديل القوانين التي ترتبط بمحفظتها الرقابية.

قسم تنفيذ القوانين مسؤول عن الالتزام بتنفيذ القوانين والأنظمة في مركز دبي المالي العالمي تحت إشراف سلطة دبي للخدمات المالية، في الظروف التي قد ينتج عنها تصرف يضر بصناعة الخدمات المالية وبسمعة مركز دبي المالي العالمي. لتنفيذ التكليف الصادر له، يستخدم القسم مجموعة من الادوات التنظيمية مثل الضوابط الإدارية والتعهدات الجبرية والتعويض عن الضرر و اللجوء لمحكمة مركز دبي المالي العالمي او الهيئة القانونية للاسواق المالية. كما يلعب القسم أيضاً دورا وقائيا فعالا في منع سوء سلوك الأسواق المالية من خلال التعليم وبرامج التواصل ويوفر المساعدة لوكالات تنفيذ القوانين والوكالات التنظيمية العالمية.

مكتب المستشار العام مسؤول عن تقديم الارشاد والاستشارات الرئيسية لمجلس الإدارة ولجانه، والمسؤولين التنفيذيين بخصوص الشئون القانونية التي تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك تقديم الاستشارات بخصوص مسائل الحوكمة الداخلية والالتزامات القانونية والتقاضي. تدير أمانة سر المجلس وتنسق كافة مهام أمانة السر المؤسساتية للمجلس وكل من لجانه. مكتب المستشار العام مسؤول أيضاً عن قيادة وتنسيق دور سلطة دبي للخدمات المالية في كافة المسائل الدولية وجهود التعاون مع الوكالات الاقليمية والدولية والأطراف التنظيمية الأخرى.

قسم الخدمات المؤسساتية مسؤول عن الشئون الإدارية المكتبية وتقنية المعلومات، والتمويل وإدارة المشروعات وتقييم المخاطر.

قسم الموارد البشرية مسؤول عن كافة جوانب موارد الموظفين لدى سلطة دبي للخدمات المالية، وعن برنامج قادة الغد التنظيميين.

سلطة دبي للخدمات المالية في حركة دؤوبة

أسلوب سلطة دبي للخدمات المالية المبين هو: "أن نكون منظم يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي الغير لازم". إننا نعتقد أن التنظيم يجب أن يوجه نحو تقليل المخاطر التي ستكون غير مقبولة بخلاف ذلك. ونعتقد أيضاً أن التزامات التقيد بالقوانين يجب أن يتناسب مع تقليل تلك المخاطر ضمن اطار عمل يمكن الهيئات المنظمة من الوفاء بالتزامات التقيد بالقوانين بشكل فعال وكفؤ.

في ظل هذا النموذج، فأننا نضع أولوياتنا لاستخدام مواردنا وقد قمنا بتبني دائرة إدارة مخاطر مستمرة تحدد وتقيم المخاطر الغير مقبولة لاغراضنا التنظيمية أو لأي قطاع معين من صناعة خدماتنا المالية، وترتبها حسب أولويتها وتخففها. إننا ندرك أن هذه المخاطر قد تنشأ من داخل أو خارج سوق دبي المالي العالمي ولذلك نعمل بانتظام على مراقبة الأسواق والميول المالية الاقليمية والعالمية. يتيح هذا التقييم النظامي للمخاطر لنا المجال لتحديد القضايا المشتركة ضمن المجتمع الذي ننظمه ولتولي اى عمل لازم ردا عليه.

تنطبق هذه الفلسفة على جميع أقسام سلطة دبي للخدمات المالية، وجميع تعاملاتها مع الهيئات المرخصة. إننا نعتقد أنه بالتركيز على الناتج عوض عن الأساليب التي يجب أن نتبعها للوصول إلى نتائج، تمكنامن الوصول إلى تنظيم اكثر كفاءة وفعالية قائم على تقييم المخاطر.

تؤمن سلطة دبي للخدمات المالية أنه من المناسب بيان أسلوبنا التنظيمي بوضوح وانتظام لضمان فهمه جيدا من قبل كافة الأطراف المعنيين. إن أسلوبنا التنظيمي مع رؤية سلطة دبي للخدمات المالية و قيمها تُشكل الأساس الذي نستند إليه في عملنا.

المبادرات الرئيسية ما بين الأقسام

في هذا العام، كما في عام 2007، سعت سلطة دبي للخدمات المالية لتحقيق اثنتين من المبادرات يجب ذكرها بوجه خاص بسبب أهميتها للأهداف الاستراتيجية لسلطة دبي للخدمات المالية ولأن كل قسم قد كرس موارد وخبرة كبرى لانجاح كل من هذه المبادرات.

قادة الغد التنظيميين

قادة الغد التنظيميين هو برنامج تدريبي و تطويري صممته سلطة دبي للخدمات المالية لتطوير الخريجين الإماراتيين ليصبحوا منظمين. يركز البرنامج على توفير فرص عمل مستدامة للإمارتيين بهدف انتاج منظمين عالميين للالتحاق بكوادرنا الحالية.

انضم أول الخريجين من عام 2006 إلى القوى العاملة في عام 2008، وتولوا مراكز قيادية في أقسام الترخيص والرقابة والاسواق. وقد اضفنا ست مشاركين آخرين في عام 2008 إلى الخمسة الذين تم قبولهم في البرنامج في عام 2007 وسيكون هناك طالبي منحة ممن سيلتحقون بالبرنامج التعليمي لمدة شهر واحد خلال دراستهم الجامعية.

في عام 2008، قمنا بإجراء مراجعة كاملة لهيكل ومضمون البرنامج. وقد نتج عن ذلك تغييرا في الجدول التدريبي في كل من السنة الاولى والسنة الثانية. تبدا السنة الاولى بثلاثة أسابيع تعريفية يتبعها برنامج من 34 نموذج واجمالي 64 يوما من التدريب بعيدا عن الوظيفة، اما بقية السنة فهي تدريب على الوظيفة في الاقسام. تركز السنة الثانية على الدراسة للتاهيل المهني الخارجي مع دعم تعليمي قوي مرتبط بمزيد من التدريب في الأقسام لاعداد الخريجين لتولي المناصب القيادية في نهاية البرنامج.

إن برنامج قادة الغد التنظيميين هو التزام كبير من جانب سلطة دبي للخدمات المالية يشمل تشغيل اثنين من الموظفين بدوام كامل وبمشاركة اكثر من 50% من منظمينا في أدوار التدريب.

التنظيم المستند على تقييم المخاطر

تتخذ سلطة دبي للخدمات المالية في التنظيم أسلوبا يستند إلى تقييم المخاطر وتسعى إلى تجنب العبء التنظيمي الغير لازم. وقد حققنا ذلك في عدة طرق؛ من نظام رأس المال المستند على تقييم المخاطر إلى التحقق من ان اية متطلبات تنظيمية جديدة نفرضها على الشركات ستخدم أغراضها. هذا مع التجاوب مع أية مسائل تنظيمية أو مسائل تتعلق بسوء السلوك بشكل تناسبي، وهو ما يشكل القلب النابض للتنظيم المستند على تقييم المخاطر.

على الرغم من اتباعنا هذا الأسلوب من البداية، الا أننا نسعى إلى التأكد من تطوير رأي متوافق حول المخاطر، ونضع الأنظمة التي تتيح لنا التجاوب في كافة الظروف وإجراءات تعكس راينا حول المخاطر وثقافة تعني أن أسلوبنا قادر على الاستمرار. لتسهيل ذلك، قمنا بطرح مشروع طموح لمراجعة احتياجاتنا من المعلومات ونظامنا التنظيمي وإجراءاتنا التنظيمية، والتحقق من أن فهم المخاطر ومقياس التجاوب معها بالنسبة لاغراضنا القانونية هو جوهر عملنا.

كما هو الحال بالنسبة لمعظم المشرعين، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية بتحقيق عدد من الاغراض، المبينة في قانون تكليفها. وتتضمن تلك الاغراض المحافظة على السوق بشكل نظامي والمحافظة على

ثقة المستثمر وحماية المستثمرين. قد تقع من وقت لآخر أحداث تشكل تحديا لتلك الأغراض. وقد تتفاوت تلك الاحداث من التهديدات الإقتصادية إلى حالات سوء السلوك في السوق. نحن نعتبر هذه الأحداث مخاطر على اهدافنا القانونية، و بامكان اسلوبنا القائم على تقييم المخاطر، تحديدها وتقييمها والتصدي لها.

من المهم أيضاً أن نطور من مستوى تحمل المخاطر، ليكون ردنا التنظيمي، سواء كان ذلك الرد باصدار قانون أو إجراء او اتخاذ إجراء تنفيذي،يجب ان يكون مناسبا.على سبيل المثال، يمكننا محاولة ضمان عدم تعرض اي من الشركات المرخصة في مركز دبي المالي العالمي لانتكاس اعمالها، وهذا ما يعرف بالنظام "لا يحتمل الفشل". الا ان متطلبات راس المال والمتطلبات الأخرى المفروضة على الشركات لضمان تحقيق ذلك النظام ستكون كثيرة وستؤثر على اداء عمل الشركات بشكل مربح. وعليه، كانت أولى خطوات مشروع التنظيم المستند على تقييم المخاطر لوضع مستوى من التحمل في مواجهة المخاطر المحددة.

أما النواحي الأخرى من هذا المشروع فتشمل تطوير مجموعة من المباديء التي تدعم أسلوبنا في التعامل مع المخاطر والتي تشكل مرشدا لكوادرنا في عملهم الذي يتضمن مراجعة إجراءاتنا لتحديد وتقييم المخاطر والتصدي لها وضمان مناسبة متطلبات كتاب قوانيننا وعدم فرض أي عبء تنظيمي غير لازم.

ستكون هناك نتيجتان ملموستان للمشروع بالنسبة للشركات وهما مراجعة كتاب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية ومراجعة نماذج الترخيص لجعلها أسهل استخداما ولتنسيق كمية المعلومات المطلوبة.

يتناول المشروع كل ناحية من نواحي أسلوبنا التنظيمي وسيتم طرحه في سياق العامين 2009 و2010. تتمثل الفائدة التي سيعود على الشركات منه بقيام سلطة دبي للخدمات المالية بفحص كافة متطلباتها وإجراءاتها وحذف اية إجراءات ومتطلبات لا تخدم الغرض.

السياسات والخدمات القانونية

قام قسم السياسات والخدمات القانونية بطرح عدد من المبادرات الهامة في السياسات ونفذها بإجراء تغييرات على قوانيننا ونظامنا.

أهم التعديلات على السياسات

أهم الأعمال التي تمت على السياسات كان التعديل الرئيسي على سياسة سلطة دبي للخدمات المالية الذي تم طرحه في ورقة الاستشارة رقم 52 و الذي تم تنفيذه بتاريخ ١ يوليو 2008. وقد تضمن التعديل عدد من المبادرات شملت تغييرا في مجموعة العملاء الذين يمكن للشركات المرخصة التعامل معهم. قبل ١ يوليو 2008، كان بامكان الشركات المرخصة التعامل مع عملاء ممن يملكون على الأقل مليون دولار أو أكثر من الأصول السائلة. ومع نمو مركز دبي المالي العالمي ومع نمو أعمال الشركات المرخصة فيه، ولمقاربة نظامنا مع أنظمة المراكز المالية الاخرى ومع اطار العمل الاوروبي، طرح التعديل الرئيسي على السياسة الغاء هذا التقييد والسماح للشركات بالتعامل مع عملاء التجزئة في معظم أنواع العمل. وقد لقي العرض دعما كبيرا وتم تنفيذه إلى حد كبير.

أما الشركات التي لا ترغب بالتعامل مع عملاء التجزئة فيمكنها مزاولة العمل كما في السابق، والتعامل مع العملاء المهنيين، مع تغيير بسيط في متطلباتها التنظيمية. بالنسبة للشركات التي ترغب بالتعامل مع عملاء التجزئة، تفرض الاحكام الجديد تقديم عدد من جوانب الحماية لهؤلاء العملاء.

أما العنصر الثاني في التعديل الرئيسي على السياسة فقد تم بشكل اتخاذ إجراءات قللت القيود التنظيمية في نظام الاستثمارات الجماعية الخاص بنا. فقد تم تبسيط النظام وازالة بعض القيود واستبدالها بالتزامات افصاح أكثر ملائمة.

بتوسيع تعريف "العميل" وطلب جوانب حماية للعملاء بالتجزئة حيث يكون ذلك مناسبا وتغيير نظام الصناديق الخاص بنا، تستمر سلطة دبي للخدمات المالية باستيفاء المعايير الدولية وتتيح للشركات التي تستوفي متطلبات الأسواق الاوروبية في توجيهات السندات المالية، و الوفاء بمتطلبات سلطة دبي للخدمات المالية.

الاتصالات والتخطيط الاستراتيجي

استمرت وحدة الاتصالات والتخطيط الاستراتيجي بالتركيز على تمكين الأطراف الرئيسيين المعنيين من الوصول إلى سلطة دبي للخدمات المالية وعلى حماية سمعتها. تتولى هذه الوحدة المسؤولية عن عدد من المنشورات الموجهة إلى الأطراف المعنية في سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك التقرير السنوي وخطة العمل وإنجازات سلطة دبي للخدمات المالية ومجموعة من الكتيبات حول أهم المواضيع.

تم طرح موقع الإنترنت الجديد لسلطة دبي للخدمات المالية في أوائل يوليو 2008. ويتم تحديث الموقع حالياً باضافة أهم التطورات في الأخبار والتنظيم بشكل دوري، وهناك خدمة اشتراك جديدة تبلغ المستخدمين بالمعلومات الجديدة المتوفرة عبر البريد الالكتروني. على الرغم من أن اعادة التصميم ركز على تحديث شكل واحساس موقع الانترنت، الا انه تمت اعادة كتابة المضمون لتتناسب بشكل أكبر مع منشورات سلطة دبي للخدمات المالية.

وقد استمرت الوحدة ببناء سمعة سلطة دبي للخدمات المالية اقليميا وعالميا من خلال التصريحات الصحفية والمقابلات الاعلامية المستهدفة وكذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات والمناسبات ذات العلاقة. وقد نتج عن انضمام اخصائي إقتصادي إلى الفريق القيام بعدة مشاريع بحث مثل تحليل التضخم في دبي والإمارات العربية المتحدة وتطوير توقعات تفصيلية لدعم أعمال لجنة المكافآت.

توفر الوحدة الدعم لتنفيذ المشاريع الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية، مثل خدمة الاتصالات الداخلية والخارجية المستهدفة لتنفيذ التعديلات الرئيسية على السياسة. كما تتحمل الوحدة أيضاً المسؤولية عن تنسيق الإجراءات الاستراتيجية وتخطيط العمل لسلطة دبي للخدمات المالية، والتي اكتمل العمل عليها حالياً لدورة العمل لسنة 2010/2009.

الترخيص

لقد تجاوزنا الهدف المخطط له بترخيص 300 شركة وتسجيلها لدى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2008. وقد تمحورت غالبية نشاط القسم الرئيسي حول معالجة الطلبات للشركات والأفراد.

هناك مجموعة من الأهداف الثابتة التي يقوم عليها نشاط قسم الترخيص: اصدار قرار الترخيص الصائب؛ تقديم خدمة كفؤة لمقدمي الطلبات لنا؛ وإدارة عملية ترخيص كفؤة وعادلة.

كجزء من برنامج قادة الغد التنظيميين الذي اطلقته سلطة دبي للخدمات المالية، قدم القسم تدريبا وتمرينا جوهريا للمتدربين من المواطنين على كافة نواحي أعمال الترخيص. يشكل دعم هذه المبادرة حالياً جزءا من جوهر نشاطاتنا. عمل القسم على اشراك كبار المعنيين لترويج فهم أسلوبنا في الترخيص وعملية التنظيم التي نقوم بها. وقد شاركنا في منتديات تنظيمية اقليمية وعملنا على المحافظة على الحوار البناء مع مقدمي الطلبات ومستشاريهم خلال عام 2008 بهدف دعم جودة الطلبات.

يدعم القسم كافة أعمال التدريب التي تهدف إلى دعم احترافنا وخبرتنا الفنية وكفاءتنا. وقد هدفت أعمال التدريب والتعليم التي انجزناها في عام 2008 إلى تطوير خبرتنا الفنية في التمويل الإسلامي وفي الرقابة على مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب والتأمين. كما قمنا أيضاً بدعوة متحدثين من العاملين في المجال لتقديم محاضرات عن التمويل الإسلامي والأسهم الخاصة للحصول على فهم أوضح لهذه المواضيع الهامة من وجهة نظر العاملين الرئيسيين في الميدان.

نظرة عامة على نشاطات الترخيص 2008

الشركات المرخصة: الزيادة السنوية في عدد الشركات المرخصة خلال 2008 كانت 81 شركة في مقابل 72 شركة في 2007.

مزودي الخدمات المساعدة المسجلة: الزيادة السنوية خلال 2008 كانت 13 في مقابل 17 في 2007.

الأفراد المرخصة: عدد الأفراد الذين رخصا لهم بأداء عمل أو أكثر من عمل مرخص خلال 2008 كان 393 مقابل 490 في 2007.

الرقابة

بصفتها منظم لعدة قطاعات تنظيمية تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على البنوك وشركات اعادة التأمين والوسطاء ومديري الاصول وصناديق الاستثمار الجماعي وغيرها من الشركات المرخصة لتقديم الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

إن الوسيلة الرئيسية للإشراف والرقابة على الشركات هي عمليات المراجعة الميدانية التي يقوم بها المشرفون الماليون الخبراء بهذه الامور. خلال عام 2008، اجرى قسم الرقابة 97 عملية تقييم ميداني. تشمل الامور المحددة التي تخضع للمراجعة و التقييم، المستوى العام لمخاطر الشركة وكفاية راس المال وحوكمة الشركة وجودة الإدارة التنفيذية والنظام السائد الداخلي والضوابط الداخلية للشركة، والتزامها بالقوانين والأنظمة المعمول بها. وقد تم التركيز بشكل خاص على ضمان الالتزام بالقوانين والضوابط التي تمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مع مساعدة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين بدأ قسم الرقابة بمراجعة ميدانية لثلاثة شركات تدقيق في إطار برنامجه للرقابة على شركات التدقيق المسجلة.

تكمل عمليات التقييم الميداني للمخاطر مراقبة الشركات خارج الموقع و ذلك عبر تحليل تقاريرها الربع سنوية حول الاوضاع المالية للشركة المطلوب تقديمها إلى سلطة دبي للخدمات المالية. وقد قامت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً بإجراء عمليات مراجعة لتخطيط كفاية رأس المال وحوكمة الشركات، بالاضافة إلى التدريب و الكفاءة.

إن العديد من الهيئات المرخصة في مركز دبي المالي العالمي هي فروع أو شركات تابعة لشركات مرخصة في موطنها من قبل المنظمين في تلك الدول. تملك سلطة دبي للخدمات المالية، بصفتها المنظم المضيف، بروتوكولات فعالة للتشارك في المعلومات لضمان عدم وجود أية ثغرات في عملية الرقابة على تلك الهيئات وأن تكون لدى المنظم في موطن تلك الهيئات صورة كاملة حول المخاطر المتعلقة بالمشروع ككل.

هناك زيادة مستمرة في اعداد الشركات التي تعدل نطاق ترخيصها، حيث تم إجراء 28 تعديل خلال عام 2008. اذ استمرت العديد من الشركات بالتحرك من مرحلة البدء إلى مرحلة التشغيل الفعال وسعت للحصول على دعم لنطاق ترخيصها يتفق مع النمو المطرد لبيئة العمل. بعد تنفيذ التعديل الرئيسي على السياسات في يوليو، قامت بعض الشركات بتوسيع نطاق ترخيصها لمزاولة أعمال التجزئة.

يستمر القسم بالتركيز على العمل مع الشركات من خلال مبادرات عديدة – اذ عقدت جلستان معلوماتيتان حول مكافحة غسل الاموال/ مكافحة تمويل الإرهاب وكذلك عقدت اربعة جلسات تواصل. وقد تم تمثيل سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً في جلسة إدارة المخاطر تحت رعاية معهد الاوراق المالية والاستثمار، وكذلك في برنامج تعليم الالتزام بالقوانين.

وقد أتم عدد من أعضاء قسم الرقابة دورات أخصائي معتمد لمكافحة غسل الأموال ومؤهل للتمويل الإسلامي. كما شارك القسم في نشاطات لجنة الجمعية العالمية لمشرفي التأمين (IAIS)، ممثلا سلطة دبي للخدمات المالية في اللجنة الفنية و عدد من الجان الاخرى . وقد اكتمل العمل على النظام والارشادات لتنفيذ بازل 2 ولا زال القسم دائبا على مراقبة الالتزام المستمر بمجموعة من

واضعي المعايير العالمية. و بخصوص التمويل الإسلامي، يواصل قسم الرقابة القيام بدور نشط في دعم المبادرات التي تنطوي على AAOIFI و IFSB، ومجلس التمويل الاسلامى لدى سلطة دبي المالي العالمي. في عام 2008 حصلنا على مقعد في AAOIFI، و تستمر نشاطاتنا مع اطراف عاملة في IFSB.

مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وعقوبات الأمم المتحدة

يطبق قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وغيره من القوانين الجزائية الاتحادية في الدولة في مركز دبي المالي العالمي، بما فيها القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2002 (بشأن تجريم غسل الأموال) والقانون الاتحادي رقم ١ لسنة 2004 (بشأن مكافحة الإرهاب). وتعمل سلطة دبي للخدمات المالية بشكل فعال على نشر ثقافة الالتزام بمكافحة غسل الاموال/مكافحة تمويل الإرهاب من جانب الهيئات المنظمة في مركز دبي المالي العالمي. وقد تحققت سلطة دبي للخدمات المالية من ان النظام التنظيمي لمكافحة غسل الاموال/مكافحة تمويل الإرهاب يتفق مع المعايير الدولية التي تضعها قوة المهام المالية (FATF). تبقى عملية الإختيار الاولية من بين مقدمي الطلبات وعملية الرقابة المستمرة للالتزام بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب على راس اولويات سلطة دبي للخدمات المالية وتشكل جزء لا يتجزا من اسلوبها في الرقابة القائم على تقييم المخاطر. يشكل تقييم فعالية ضوابط مكافحة غسل الاموال/مكافحة تمويل الإرهاب الذي تضعه الشركات مكونا حيويا في عملية تقييم المخاطر المستمرة.

اتم صندوق النقد الدولي تقرير تقييم مفصل حول نظام مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب في الإمارات العربية المتحدة، شمل سلطة دبي للخدمات المالية. في هذا التقرير، افاد صندوق النقد الدولي ان "النظام المطبق على المؤسسات المالية العاملة في مركز دبي المالي العالمي يكاد يكون بشكل قريب من معايير قوة مهام إجراءات المالية FATF". اتخذت سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2008 إجراء لتحسين نظامها المتعلق بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب بناء على التقرير المذكور. وقد شمل ذلك الإجراء، دون تحديد، توجيهات سلطة دبي للخدمات المالية لجميع الهيئات المنظمة للعمل على مراقبة قوائم عقوبات الأمم المتحدة بشكل اكثر دقة والتحقق من استمرار إجراءات التحريات العملية عن العملاء. أجرت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة داخل المواقع لفحص الأنظمة والضوابط لدى الهيئات المنظمة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب، مع التركيز تحديد على إجراءات اعرف عميلك وإجراءات تقديم البلاغات حول المعاملات المشبوهة. كجزء من العملية المستهدفة، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية ايضاً بمراجعة مستوى الالتزام بقرارات مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

عقوبات مجلس الأمن للأمم - يجب على جميع الهيئات المنظمة في سلطة دبي للخدمات المالية فحص ومراقبة ما اذا كانت لديها اية حسابات او بخلاف ذلك تمتلك اية أموال أو أصول مالية غيرها او مزايا إقتصادية وموارد إقتصادية لأفراد مدرجين على لوائح عقوبات الأمم المتحدة ذات العلاقة. إن الالتزام بعقوبات الأمم المتحدة هو جزء لا يتجزا من إجراءات الرقابة التي تمارسها سلطة دبي للخدمات المالية لجميع الهيئات المنظمة.

تقارير المعاملات المشبوهة - بعد صدور قانون مكافحة غسل الأموال المذكور آنفا في دولة الإمارات العربية المتحدة، شكل المصرف المركزي وحدة استخبارات مالية وطنية باسم وحدة وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة للتعامل مع الحالات المشبوعة والبلاغات حول المعاملات المشبوهة. تعمل وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة بالتنسيق مع سلطة تنفيذ القانون والأطراف المماثلة في الدول الأخرى. في عام 2008، تم تقديم ثمانية بلاغات إلى وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة حول معاملات مشبوهة من قبل الهيئات المنظمة (مع ارسال نسخ من البلاغات إلى سلطة دبي للخدمات المالية) مقارنة مع 13 بلاغ قدمت في عام 2007. وقد تم تحديد جميع بلاغات المعاملات المشبوهة نتيجة للإجراءات الفعالة لمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في الشركات.

التدريب ونشر الوعي - تدعم سلطة دبي للخدمات المالية الوعي بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب في مركز دبي المالي العالمي بقوة وفعالية وذلك بتقديم دورات تدريبية واعلامية باستمرار. تم عقد دورتين تدريبيتين داخليتين لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية وتم عقد دورتين اعلاميتين للهيئات المنظمة خلال السنة. تشجع سلطة دبي للخدمات المالية وتدعم موظفيها لتحصيل شهادات كمختصين في مكافحة غسل الأموال. كما تمت دعوة موظفي سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً للتحدث في المؤتمرات والندوات المختلفة المتعلقة بالالتزام بالقوانين والجرائم المالية والمسائل المرتبطة بمكافحة غسل الاموال/ مكافحة تمويل الإرهاب.

الأسواق

في يوليو 2008، منح قسم الأسواق رخصة "مؤسسة سوق مرخصة" معدلة إلى ناسداك دبي (تعرف سابقا ببورصة دبي المالية العالمية) للعمل كبورصة مشتقات في مركز دبي المالي العالمي، باستثناء مشتقات السلع. مع مراعاة التقييدات، تتيح الرخصة للأعضاء المؤهلين تداول الخيارات والسلع المستقبلية في ناسداك دبي. وقد بدأ تداول المشتقات بتاريخ 19 نوفمبر. وقد استلمت ناسداك دبي رخصتها للعمل كبورصة أوراق مالية في سبتمبر 2005.

وقد ناقش قسم الأسواق تعديلات مقترحة جوهرية على قاونين الادراج في ناسداك دبي، وقام بتعديل كامل لقوانين طرح الاوراق المالية.

طرحت بورصة دبي للطاقة عقدين ماليين جديدين في عام 2008. عقد بورصة دبي للطاقة المالي لنفط برنت الخام الذي سوى نقدا مقابل عقود السلع المستقبلية لنفط (ICE) الخام برنت وعقد بورصة دبي للطاقة المالي لنفط عُمان الخام الذي سوى نقدا مقابل عقد بورصة دبي للطاقة للسلع المستقبلية لنفط عُمان الخام.

مراقبة التداول – نظرا لزيادة نشاط السوق في ناسداك دبي و في بورصة دبي الطاقة في عام 2008، قام القسم بعدة مراجعات فعلية على هذه التداولات المرتبطة بالامتثال إلى متطلبات مؤسسات سوق مرخصة معينة.

الرقابة على كيانات اعداد التقارير – واصل القسم مراقبة الابلاغ عن كيانات اعداد التقارير والتواصل معهم لضمان اتمام عمليات الابلاغ. وحتى هذا التاريخ يوجد 41 بلاغ.

الهيئات و الأعضاء المعترف بهم – الهيئة المعترف بها هي بورصة أو دار مقاصة أو مؤسسة تسوية تقع خارج مركز دبي المالي العالمي ولكن تلك التي تعمل في الخدمات المالية داخل مركز دبي المالي العالمي. تم تصميم نظام الاعتراف لتقليل التدخل اليومي من جانب سلطة دبي للخدمات المالية في الإشراف على هذه الهيئات وللسماح لسلطة دبي للخدمات المالية الاستناد بشكل جوهري على الترتيبات الإشرافية والتنظيمية في الدولة التي يقع فيها المقر الرئيسي لمقدمي الطلبات. خلال السنة، اعترف القسم بمجلس التجارة لمدينة شيكاغو، انك (CBOT) لتشغيل بورصة مما يجعل اجمالي عدد الهيئات المعترف بها ستة.

الأعضاء المعترف بهم هم أعضاء مؤسسة السوق المرخصة الذين ليس لهم وجود فعلي في مركز دبي المالي العالمي. وقد اعترف قسم الأسواق بثلاث طلبات من شركات ترغب بالحصول على عضوية في ناسداك دبي تشمل و لأول مرة أعضاء مرخصين في الإمارات العربية المتحدة. واعترف قسم الأسواق أيضاًو اعترف القسم ايضا بثلاث طلبات لشركات تسعى لعضوية بورصة دبي للطاقة. يوجد حالياً 15 عضوا معترفا به في ناسداك دبي و 75 عضوا معترف بهم في بورصة دبي الطاقة.

استمر قسم الأسواق في تطوير علاقات اوثق مع الهيئات التنظيمية العالمية و الإماراتية.ساهم القسم في مجموعة من الأعمال لمنظمة اياسكو.

التنفيذ

يبقى تنفيذ المعايير الملائمة في مركز دبي المالي العالمي حجر الأساس في الأهداف التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية. استمر قسم تنفيذ القوانين بالمحافظة على المعايير التنظيمية وذلك باتخاذ مجموعة من الاجراءات التنفيذية ضد شركات وافراد لم يحافظو على المعايير المتوقعة منهم.

شعاع كابيتال – اتخذت سلطة دبي للخدمات المالية إجراءات في محكمة مركز دبي المالي العالمي ضد شعاع كابيتال انترناشيونال ليمتد وشعاع كابيتال ش م ع (ويشار اليهما معا بـ شعاع كابيتال) لتنفيذ الالتزام بالمتطلبات المنصوص عليها بموجب المادة 80 من القانون التنظيمي لتسليم الدفاتر والسجلات التي لم يتم تسليمها سابقا إلى سلطة دبي للخدمات المالية حسبما هو مطلوب. وقد نجحت سلطة دبي للخدمات المالية في طلبها وتم الزام شعاع كابيتال بتسليم الدفاتر والسجلات المعنية وبدفع رسوم الدعوى .

عاقبت سلطة دبي للخدمات المالية شعاع كابيتال للتلاعب بسعر أسهم دي بيه وورلد في ناسداك دبي بتاريخ 31 مارس 2008. فقد وجدت سلطة دبي للخدمات المالية أن شعاع كابيتال قامت عن سابق قصد بالتداول بقصد رفع أسعار الاغلاق لأسهم دي بيه وورلد ليمكنها ايراد قيمتها الدفترية بشكل أعلى في محفظتها الامتلاكية في تلك الأسهم لاغراض محاسبية. وقد قامت بذلك بالوقوف في السوق خلال دقائق اغلاق التداول وتقديم أسعار عرض اعلى بكثير من الأسعار التي تم تداول أسهم دي بيه وورلد بها في سير العمل المعتاد. وقد وجدت سلطة دبي للخدمات المالية ايضاً ان شعاع كابيتال عملت على عرقلة التحريات.

وقد شملت العقوبات الموافق عليها من قبل شعاع كابيتال بالتعهد الجبري الذي قدمته إلي سلطة دبي شملت أيضاً غرامات مالية بقيمة وقدرها 850,000 دولار امريكي للتلاعب بالسوق و100,000 دولار امريكي لعرقلة تحريات سلطة دبي للخدمات المالية وغيرها من الإجراءات العلاجية بما في ذلك توفير التدريب للموظفين المعنيين على الشروط الواردة في القوانين و الانظمة المطبقة في مركز دبي المالي العالمي وداخل لجنة مستقلة لمراجعة المخاطر والامتثال و تنفيذ التوصيات الناتجة عن اي اقتراحات.

جي اف اس انفستمنتس – عاقبت سلطة دبي للخدمات المالية جى اف اس انفستمنتس (ميدل ايست ليمتد) وأفرادها المرخصين وعدة موظفين حين وجدت ما يلي:

- تداولت جي اف اس انفستمنتس خارج الحدود المصرح لها بها بموجب رخصتها الصادرة عن سلطة دبي للخدمات المالية.
- شمل التداول حالات متكررة من اساءة البيع، بما في ذلك المعاملات التي كانت غير عادلة أو غير مناسبة والتي لم تتم لصالح العملاء.
- في بعض الحالات، صاحبت حالات اساءة البيع سلوكا متعمدا وغير أمين احتسب للاحتيال على سلطة دبي للخدمات المالية.
- لم يمارس أعضاء مجلس إدارة جي اف اس انفستمنتس المرخصين المستوى المطلوب من الحوكمة والإشراف على مسؤوليهم التنفيذيين وموظفيهم.

نتيجة للقرارات فأن العقوبات الموافق عليها بالتعهد الجبري من قبل جي إف إس للاستثمار وأفرادها المرخصين و بعض من موظفيها. و قد الزمت هذه العقوبات جي إف إس بدفع غرامة مالية قدرها 25000 دولار امريكي و بدفع أفرادها المرخصين و موظفيها ما بين 3,000 و70,000 دولار امريكي. و قد تضمن التعهد الجبري الذي دخل فيه 8 من 10 أفراد و موظفين مرخص لهم على مادة تنص على منعهم من القيام بأي مهام تتعلق بتقديم الخدمات المالية داخل مركز دبي المالي العالمي لمدة خمس سنوات. وافق عضو مجلس إدارة مرخص على الاستقالة من منصبه مع اقراره بعدم تقديم طلب آخر ليصبح فرد مرخص . بالاضافة إلى ذلك، الزمت جي اف اس بتعويض بعض العملاء بمبلغ يتجاوز 500,000 دولار امريكي، وذلك عن الخسائر المالية التي لحقت بهم نتيجة لسوء السلوك.

وقد تعهدت جي اف اس بعدم تقديم أية خدمات مالية في أو من مركز دبي المالي العالمي لحين اعتماد ترتيبات حوكمة وإدارة مخاطر والتزام بالقوانين بشكل مرضي لسلطة دبي للخدمات المالية. وقد تم فرض العقوبات على سبيل تنفيذ التعهدات التي قدمتها جي اف اس وأفرادها المرخصون وموظفيها إلى سلطة دبي للخدمات المالية.

وقد ازدادت فعالية قسم التنفيذ من خلال علاقاته بكبار الأطراف المعنيين. استمر القسم بالتنسيق مع وتقديم المساعدة إلى السلطات والوكالات التنظيمية الاقليمية والدولية. قدم القسم 16 نشاط ينطوي على طلبات المساعدة المقدمة من والى وكالات نظيره استنادا إلى مذكرات التفاهم الثنائية والمتعددة الاطراف و وسع اتصالاته لتشمل عدد من المؤسسات العالمية الكبرى.

التجاوب السريع مع شكاوى العملاء هي أولى وأهم الخطوات في الاطار التنظيمي الفعال. فقد قام القسم بتحسين نظام إدارة الشكاوى لدى سلطة دبي للخدمات المالية وذلك بتقديم موقع الكتروني يمكن من خلاله لعملاء المنتجات والخدمات المالية تقديم شكاواهم إلى سلطة دبي للخدمات المالية. ويرشد الموقع المستخدمين خلال إجراء تقديم الشكوى بشكل سهل القراءة مما يعزز تجاوب سلطة دبي للخدمات المالية وفعاليتها كمنظم اول.

تم تطوير قاعدة سرية البيانات الداخلية لتجميع البيانات و المعلومات ذات الصلة الواردة من الجمهور. كما ترصد وتسجل المدة الذي يستغرقه القسم للرد، و ستوفر قاعدة البيانات معلومات قيمة للمساعدة في تحليل و رصد إتجهات الشكاوي و التي بدورها ستساهم في تحديد المخاطر المحتملة لسلطة دبي للخدمات المالية و مركز دبي المالى العالمى.

مكتب المستشار العام

كان عام 2008 في معظمه عام عمل كالمعتاد بالنسبة لمكتب المستشار العام في تقديم الاستشارات إلى مجلس الإدارة ولجانه والمسؤولين التنفيذيين حول الحوكمة والمسائل القانوني التي تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية. ومن اهم الاعمال التي قام بها المكتب تعديل نظام القيم واخلاق العمل للموظفين وأعضاء مجلس الإدارة واللجان والهيئات.

العلاقات الدولية

منذ تأسيسها في عام 2004، أولت سلطة دبي للخدمات المالية اهتماما خاصا لبناء شبكة المعلومات والتعاون لديها. بحلول نهاية عام 2008 كونت شبكة من مذكرات التفاهم الثنائية والمتعددة الاطراف مع 70 منظما عبر العالم. وقد أولي اهتمام كبير لتبني الترتيبات المتعددة الأطراف، والتفاوض حول عدد من مذكرات التفاهم التي لم يتم ابرامها بعد مع منظمين محليين والرد على طلبات المعلومات التنظيمية من الاطراف الموقعة عليها.

بالنسبة للمبادرات المتعددة الأطراف، قدمت سلطة دبي للخدمات المالية طلبا للانضمام إلى مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للرابطة الدولية لمشرفي التامين (IAIS)، مبادرة بين مشرفي التامين مستوحاة من مذكرة تفاهم اياسكو المتعددة الأطراف. وتشابه المتطلبات والمباديء التي تتعلق بهذه المذكرة المباديء والمتطلبات في مذكرة تفاهم اياسكو التي انضمت اليها سلطة دبي للخدمات المالية في يوليو 2006.

في نوفمبر أصبحت سلطة دبي للخدمات المالية طرفا في اعلان بوكا، وهو اعلان التعاون والإشراف على أسواق السلع المستقبلية العالمية ومؤسسات المقاصة العالمية. اعلان بوكا هو المبادرة الدولية الوحيدة المتخصصة بالسلع المستقبلية ما بين منظمين السلع المستقبلية للتعاون وتبادل المعلومات. ويتطلب الانضمام الحصول على موافقة 28 طرفا من الأطراف الموقعة على الاعلان.

مع زيادة نشاط الشركات المرخصة في مركز دبي المالية العالمي زادت طلبات المساعدة من المنظمين الاقران. وعملا بمسؤولياتها والتزاماتها القانونية في مذكرات التفاهم، ردت سلطة دبي للخدمات المالية على أكثر من 20 طلب من طلبات المعلومات التنظيمية.

خلال عام 2008، حافظت سلطة دبي للخدمات المالية على التزامها بدعم عمل الهيئات الواضعة للمعايير الدولية وأهدافها. كعضو في لجنة ايواسكو للأسواق الناشئة، شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في نشاطات عدد من مجموعاتها العاملة وحضرت جميع الاجتماعات خلال السنة. وقد شاركنا أيضاً في عمل قوة المهام التنفيذية التي تعمل حالياً في تعديل مباديء أياسكو وأسلوبها. كعضو في لجنة ايواسكو لافريقيا والشرق الأوسط، حضرت سلطة دبي للخدمات المالية الاجتماع السنوي الذي تستضيفه كونسيل دو مارشي فاينانسير في تونس.

استمرت سلطة دبي للخدمات المالية بالمساهمة الفعالة في أعمال اللجنة الفنية لـ IAIS. سلطة دبي للخدمات المالية هي عضو في مجلس الخدمات المالية الإسلامي وقد شاركت في عدد من مجموعاته العاملة. سلطة دبي للخدمات المالية هي أيضاً عضو مراقب في (AAOIFI) و في عام 2008 عين رئيس قسم الرقابة كعضو في مجلس إدارة المحاسبة و التدقيق لمدة 3 سنوات.

في عام 2008، استضافت سلطة دبي للخدمات المالية وتحدثت إلى أكثر من 35 وفد أجنبي زائر.

مذكرات التفاهم التي وقعت مع سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2008

1. لجنة الأوراق المالية والسلع المستقبلية في هونغ كونغ – 3 أبريل
2. لجنة الأوراق المالية والبورصات القبرصية – 19 مايو
3. مجلس الخدمات المالية في جنوب افريقيا – 27 مايو
4. سلطة الخدمات المالية المالطية – 7 يوليو
5. لجنة التمويل المصرفي والتأمين البلجيكيا – 8 يوليو
6. السلطة التنظيمية للخدمات المالية الايرلندية – 11 يوليو
7. بنك فرنسا (كوميشن بانكير) – 8 أغسطس
8. لجنة الصين التنظيمية للأوراق المالية – 27 سبتمبر
9. السلطة المالية في سنغافورهه – 6 اكتوبر
10. الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان – 30 اكتوبر
11. لجنة الرقابة المالية في تايوان – 5 نوفمبر
12. إعلان بشأن التعاون و الإشراف الدولي على الأسواق الآجلة و منظمات المقاصة بوكا ديكلاريشن – 25 نوفمبر

الخدمات والعمليات التجارية

يتضمن قسم الخدمات والعمليات التجارية الدائرة الإدارية ودائرة تقنية المعلومات ودائرة المشاريع وإدارة المخاطر والدائرة المالية.

المشاريع وإدارة المخاطر

استمرت الدائرة بإجراء تعديلات إجراءات العمل لتطوير إجراءات المؤسسات ومعايير الخدمات. في عام 2008، تم الاتفاق على تعديلات الإجراءات ما بين دوائر الموارد البشرية والاتصالات والتخطيط الاستراتيجي ومكتب المستشار العام و قسم الأسواق. واستمرت إدارة المشاريع ايضاً بلعب دور رئيسي في المشاريع ما بين الاقسام خلال عام 2008. وقد نجحت الدائرة في تنفيذ التعديل الرئيسي للسياسات، وتعديل واعادة تشكيل موقع سلطة دبي للخدمات المالية الالكتروني وتوحيد معايير الردود على طلبات المنظمين.

تعتبر سلطة دبي للخدمات المالية صحة وسلامة موظفيها ذو أهمية كبرى. ونتيجة لذلك، تستمر سلطة دبي للخدمات المالية بالالتزام بتحديث سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالصحة والسلامة وفقا للمعايير العالمية. حصل ثلاثة عشر عضوا من سلطة دبي للخدمات المالية على شهادة معالج معتمد للاسعافات الاولية و (CPR).

وقد تم عدد من التعديلات على عمليات التدقيق الداخلي المستقلة لتقديم تقارير حول فعالية العمليات والالتزام الكلي بممارسات العمل القانوني. باستخدام مدقق داخلي مستقل، تتضمن أعمال التدقيق الداخلي التي تم تنسيقها في عام 2008 تدقيقا على دائرة الموارد البشرية، وطريقة إدارة المشاريع الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية وفعالية خطة طوارئ العمل وضوابط أمن تقنية المعلومات (شاملة فحوص الاختراق).

تقنية المعلومات

استمرت دائرة تقنية المعلومات بالبناء على الأساس والبنية التحتية الآمنة التي تم تأسيسها لأكثر من 3 سنوات. في عام 2008، تم تنفيذ 24 مشروع ومبادرة بنجاح. وقد كان التركيز الرئيسي على التحقق من ان جميع الانظمة والحلول التي تم تطويرها في عام 2007 قد تم تنفيذها في مركز البيانات الثانوي البديل وذلك لاغراض التوفر العالي واستمرارية الاعمال. وقد شمل ذلك تنفيذ نظام تقديم التقارير الاحترازي الالكتروني وحلول الأرشفة عبر البريد الالكتروني في الموقع الثانوي. وقد شملت التعديلات الاخرى تقديم نظام دخول مركزي لتحليل كافة السيرفرات في الوقت نفسه وتحديث كافة الأنظمة للعمل على ذاكرة وبرامج كمبيوتر وبرامج شركات قصوى. وقد تمت صيانة جميع الأنظمة وفقا لأعلى المعايير وقد تمت فحوصات صحية على قاعدة البيانات والبريد الالكتروني وأنظمة الامن المركزية من قبل الغير. وقد كانت جميع النتائج ايجابية حول امن وصيانة هذه الأنظمة. بالاضافة إلى ذلك، استثمرت سلطة دبي للخدمات المالية في طريقة التفعيل المتخصص على جميع انظمتها لضمان أن جميع المسائل المتعلقة ببرامج الكمبيوتر واجهزة الكمبيوتر قد رفعت وقدمت فيها تقارير لأعضاء الفريق المختص دون انقطاع، ويشمل ذلك الاشعارات المرسلة بواسطة البريد الالكتروني والرسائل النصية القصيرة ونظام سيعمل تلقائيا على تحديد اي الأنظمة معطوبة بما في ذلك استبدال قطع غيار أجهزة الكمبيوتر بطلبها وتسليمها تلقائيا.

أكبر مشاريع عام 2008 كان نقل مركز البيانات الرئيسي إلى مرفق أكبر من سابقه بكثير. وقد أدى هذا المشروع إلى تطوير سعة الشبكة وسرعتها ككل بادخال اجهزة تحويل هي الاحدث من نوعها وامكانات بوابات امنية داخلية بالاضافة إلى البنية التحتية القائمة حالياً. وستعمل هذه الخطوة على ضمان تلبية احتياجات سلطة دبي للخدمات المالية المستقبلية.

طرحت سلطة دبي للخدمات المالية موقع انترنت جديد في مظهره واحساسه بأداء متطور إلى حد بعيد مثل نظام التنبيه بوجود نشاط احتيالي وقسم شكاوى لتقديم الشكاوى عبر الانترنت. وتتضمن المشاريع الداخلية الاخرى تحسينات على انظمة الموارد البشرية والانظمة المالية الحالية ودراسات جدوى مختلفة تهدف إلى تنفيذ رسائل البريد الالكتروني عبر الهاتف المتحرك وتحسينات على نظام المعلومات التنظيمية القائمة حالياً.

تم إجراء اختبار مكثف لاختراق الشبكة من الخارج من قبل طرف مستقل. وقد كانت هذه هي المرة الثانية التي يتم فيها هذا الاختبار الذي سيتكرر كل عام.

تشمل المشاريع التي تم انجازها في عام 2008 ما يلي:

- ارسال الرسائل الداخلية
- نظام تقديم التقارير الاحترازية الكترونيا
- الدخول إلى البريد الالكتروني عبر نطاق الهاتف المتحرك
- سيرفير الدخول
- وين زيب 7
- السيرفير المؤقت
- تطوير الرام
- تطوير مجموعة الخدمات
- نظام الأرشفة عبر البريد الالكتروني
- انترنت اكسبلورر 7
- نطاق (RIS)
- موقع سلطة دبي للخدمات المالية
- تطوير (MPLS)
- جدوى التوقيعات الالكترونية
- نظام التحذير من الاحتيال
- قاعدة بيانات التنفيذ (OCG)
- مركز البيانات ER4
- مركز البيانات
- نظام الشكاوى
- ضوابط الدومين
- الموارد البشرية للخليج
- إدارة المستندات
- اختبار الاختراق
- جريت بلينز (Great Plains)
- نظام الهاتف

إدارة المكاتب

تم تحقيق هدف الدائرة تقديم بيئة مكتبية مهنية للموظفين و الزائرين في سلطة دبي للخدمات المالية بنجاح. لقد تجاوب الفريق مع كافة الطلبات في الوقت المحدد وتحقق دائما ان يتم تقديم الدعم الإداري الكافي لجميع موظفي سلطة دبي للخدمات المالية. واستمر تقديم أعمال الصيانة الدورية أيضاً لضمان السلامة وتحسين الجودة للبيئة.

وقد تزايدت أعداد الدورات الخارجية التي انعقدت داخليا من قبل وحدات العمل المختلفة للجمهور الأكبر. واستمر الفريق بالتحقق من وجود ترتيبات أمن اضافية وتوفير الدعم المطلوبة دائما حسبما هو مطلوب.

وقد تزايدت الحاجة أيضاً للأرشفة وحفظ المستندات خارج مرافق السلطة بسبب النقص في أماكن التخزين في المرافق. استمر الفريق بالإشراف بشكل فعال على إجراءات الأرشفة والاسترجاع لجميع المستندات المحفوظة خارج الموقع، ايضاً لضمان المحافظة على سجلات مفصلة.

وقد استمرت سلامة موظفي سلطة دبي للخدمات المالية وزوارها بالأولوية القصوى للسلطة، وعليه، فقد استمرت الدائرة بالتحقق من مراقبة أنظمة اطفاء الحريق الحالية ومعدات الاسعافات الأولية والطوارئ وصيانتها والتفتيش عليها وفحصها دوريا حسب الارشادات المحددة لها. تم حفظ سجل لجميع تقارير الأوضاع المقدمة لتاريخه. وقد تم توزيع دليل سلطة دبي للخدمات المالية للحالات الطارئة مؤخرا على جميع موظفي السلطة.

دائرة المالية

نجحت دائرة المالية في التحقق من تقديم البيانات المالية وفقا للسياسات المحاسبية المحددة من قبل لجنة التدقيق وتقييم المخاطر في سلطة دبي للخدمات المالية. وقد كانت الدائرة مسؤولة عن اعداد الميزانية التقديرية وتقارير (MIS) وفواتير الرسوم و مسك دفاتر الحسابات واعداد البيانات المالية وإدارة النقد والحسابات المصرفية ومعالجة جدول الرواتب وتدبير البضائع و الخدمات والمحافظة على سجل الأصول الثابتة.

تم انجاز دفاتر الحسابات وأعمال التدقيق السنوي للسنة المالية 2007 خلال مدة شهر واحد من اغلاق السنة المالية. وقد تم تقديم تقرير تدقيق حسابات نظيف إلى مجلس الإدارة في اجتماعه الذي انعقد في يناير 2008 وتم اعتماد الحسابات من قبل المجلس في الاجتماع نفسه.

خلال عام 2008، عمل الفريق على تحديث كتيب سياسات دائرة المالية والإجراءات. وقد تم اعتماد جميع التغييرات المقترحة في السياسات من قبل لجنة التدقيق وتقييم المخاطر في سلطة دبي للخدمات المالية وتم تحديث نظام حسابات وتعديله لتحسين وتعزيز فعاليته. وقد ساعد ذلك فريق دائرة المالية على تحسين الكفاءات التشغيلية وتقليل الوقت اللازم لمعالجة المعاملات وعلى وضع ضوابط داخلية أكثر صرامة.

وقد تم تقديم تقارير للمجلس حول الأداء المالي الفعلي للسلطة واجتماعاتها الدورية خلال العام. وبفضل الإدارة المالية الحريصة، تمكنت سلطة دبي للخدمات المالية، للعام الرابع على التوالي، من التحكم بنفقاتها لتبقى ضمن الميزانية التقديرية المعتمدة.

الموارد البشرية

كانت هناك نقلة كبيرة في عام 2008 والتي ستستمر خلال عام 2009، وهي تطوير أسلوبنا في التعلم والتطوير لجميع موظفي سلطة دبي للخدمات المالية. قمنا من خلال مجلس التعلم والتطوير بإجراء اختبار لتحديد احتياجات الموظفين للتطوير وقمنا بتحديد عدد من البرامج لتلبية هذه الاحتياجات والتي سيتم تقديمها خلال عام 2009.

مع تطوير هذا البرنامج قمنا بإجراء تعديل شامل على برنامج قادة الغد التنظيميين لضمان استمراره بما يخدم الأغراض التي وضع من أجلها وجودة نتائجه. وقد نجحنا أيضاً في تخريج الدفعة التي التحقت في عام 2006 من المساعدين التنظيميين ليتولوا مناصب قيادية في أقسامنا التنظيمية.

ومع أننا مستمرون بالسعي لتحقيق ما هو أفضل، الا أن برنامج المحافظة الذي تم تقديمه في عام 2007 اثبت جدارته بتقليل نسبة خروج موظفينا الرئيسيين من السلطة من 22% في عام 2007 إلى 11% في عام 2008. من الموظفين الذين حددنا وجوب المحافظة عليهم في برنامج المحافظة الذي نفذ في عام 2007 لم نفقد الا شخصا واحدا يعتبر "شخصا رئيسيا". وقد كان من المهم بهذا الخصوص تخفيض عدد الموظفين التنظيميين الذين يتركون العمل لدى السلطة من 24% في عام 2007 إلى 13% في عام 2008، اذ أن هذه المجموعة مسؤولة عن تطوير وتطبيق نظامنا ومن الصعب توظيف بديل لهم عالميا.

ومن المهم كذلك أن نكون قادرين على الابقاء على المشاركين في برنامج قادة الغد التنظيميين. فهذه المجموعة هي مجموعة اساسية في هدفنا طويل الاجل ان يكون التنظيم المستدام في المنطقة صادرا عن مواطني الدولة. حتى الآن قمنا بتعيين 75% من دفعة عام 2006 و100% من دفعة عام 2007. وعلى الرغم من قلة عددهم الا أن هذا الانجاز في غاية الأهمية نظرا للنسب المرتفعة في استبدال الموظفين التي تشهدها البرامج الاخرى في الدولة.

على الرغم من فقدان بعض موظفينا الذين تركوا العمل لدى السلطة، و في سوق توظيف مستمر بالضيق، فقد حققنا نجاحا في اجتذاب منظمين خبراء بجودة عالية للقوى العاملة لدينا من شركات كبرى ودول ذات باع طويل في هذا الميدان.

لقد أنجز فريق الموارد البشرية تعديلا شاملا للسياسات والإجراءات في الربع الأول من عام 2008 والتي تم تدقيقها من قبل مدققينا الداخليين. وقد كان التعديل الناتج للتقرير في لجنة التدقيق وتقييم المخاطر لدينا مرضيا جدا بالنسبة لجودة الخدمات التي تقدمها دائرة الموارد البشرية وبالتحديد بالنسبة للنجاح الذي تحقق على مدى عامين.

إن موظفو سلطة دبي للخدمات المالية يأتون من أكثر من 20 دولة حول العالم.

الجنسيات

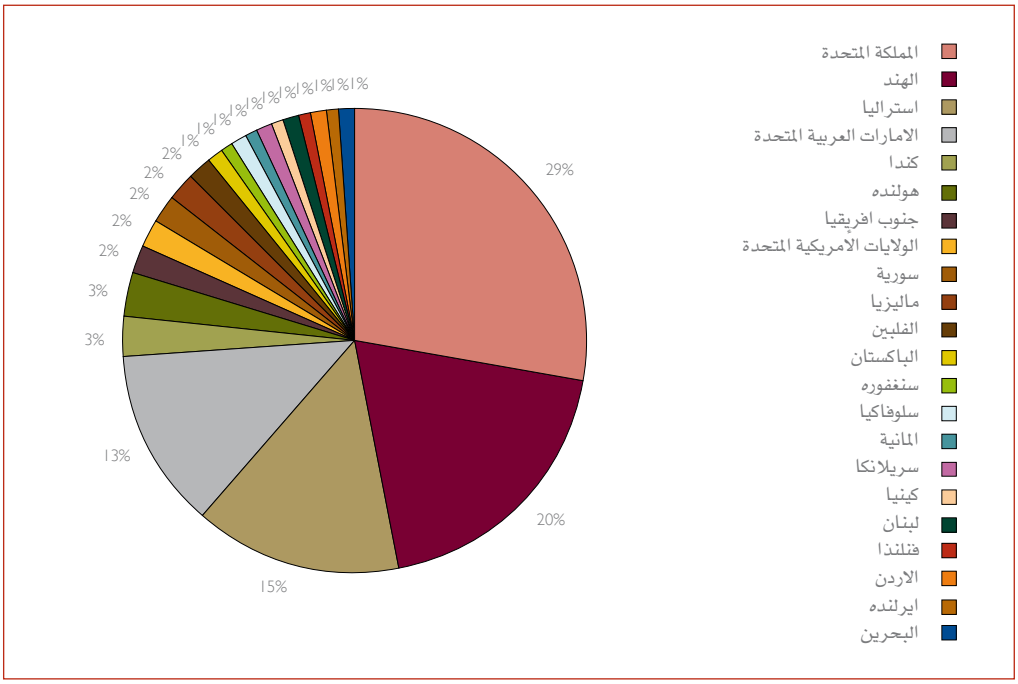
29%
20%
15%
13%
3%
3%
2%
2%
2%
2%
2%
1%
1%
1%
1%
1%
1%
1%
1%
المملكة المتحدة
الهند
استراليا
الامارات العربية المتحدة
كندا
هولنده
جنوب افريقيا
الولايات الامريكية المتحدة
سورية
ماليزيا
الفلبين
الباكستان
سنغفوره
سلوفاكيا
المانية
سريلانكا
كينيا
لبنان
فنلندا
الاردن
ايرلنده
البحرين

احصاءات أهم المنجزات في عام 2008

سلطة دبي للخدمات المالية في عمل دؤوب في عام 2008

• الشركات المرخصة	81
◦ المؤسسات الإسلامية	3
◦ الشركات بنافذة إسلامية	2
• الأفراد المرخصون	624
• مزودو الخدمات المساعدة المسجلون	13
• مدققو الحسابات المسجلون	5
• مذكرات التفاهم الموقعة	12
• تعهدات قابلة للتنفيذ	11
• الأوراق الإستشارية	7
• عدد الموظفين	116
• زيادة عدد الموظفين من عام 2007	6
• عدد المرشحين لبرنامج قادة الغد التنظيميين	11

السياسات والخدمات القانونية في العام 2008

• أوراق الاستشارات (السياسة، القوانين والقواعد) المنشورة	7
◦ الاقتراحات التي تمت الموافقة عليها فعليًا في الاستشارات	95%
• القوانين الصادرة	1
• مستندات سن القوانين التي تم إعدادها	9
• طلبات التنازلات والتعديلات	85
• التنازلات والتعديلات الممنوحة (بما فيها استبدالات التعديل الرئيسي للسياسات)	84

الترخيص في العام 2008

• العدد الإجمالي للطلبات المستلمة	107
• الطلبات (AFs) التي تمت معالجتها خلال 50 يوم عمل	58%
• الطلبات (ASPs) التي تمت معالجتها خلال 7 ايام عمل	78%
• الطلبات الجاري اعتمادها	38
• الطلبات المسحوبة	24
• الطلبات المرفوضة	0

الرقابة في العام 2008

• تقييم المخاطر للشركات المرخصة	97
• تقييم المخاطر التي تم البدء بها ضمن إطار زمني %	100%
◂ متوسط الوقت اللازم للمعالجة (يوم عمل)	9
• تعديلات على التراخيص	28
◂ متوسط الوقت اللازم للترخيص (يوم عمل)	14

الأسواق في العام 2008

• الاطلاع على مستندات وقرارات عمليات ادراج ناسداك دبي	19
◂ العدد المطلع عليه في أقل من المدة المحددة في قوانين الأوراق المطروحة	70%
• اشعارات بعمليات طرح الأوراق المالية من مركز دبي المالي العالمي	3
• اشعارات افصاح إلى ناسداك دبي (وفود سلطة دبي)	797
• الموافقة على طلبات الأعضاء المعترف بهم	9
• الموافقة على طلبات الهيئات المعترف بهم	1

تنفيذ القوانين في العام 2008

• تعهدات جبرية	11
• طلبات وأوامر محاكم مركز دبي المالي العالمي	1
• النجاح في الحصول على أمر تنفيذي و أوامر قضائية	100%

مكتب المستشار العام في العام 2008

• مذكرات التفاهم	12
• الطلبات الدولية للمعلومات والمساعدة	23
• زيارات الوفود الأجنبية	35

العمليات والخدمات التجارية في العام 2008

• التزامات قانونية محاسبية ونشر تقرير مدققين غير مؤهل في الوقت المحدد	100% التزام
• الأداء المالي ضمن الميزانية التقديرية التشغيلية	100% التزام
• فائض سنة 2008 كنسبة % من اجمالي المصاريف	18.50%
• فائض سنة 2008 كنسبة % من اجمالي الدخل	15.61%

الموارد البشرية في العام 2008

• برنامج قادة الغد التنظيميين: تعيين الخريجين	6 (5 في عام 2007)
• برنامج قادة الغد التنظيميين: المنح	2 (2 في عام 2007)
• عدد الموظفين	116 (110 في عام 2007)
◂ دوليين	101 (98 في عام 2007)
◂ إمارتيين	15 (12 في عام 2007)
• استبدال الموظفين	11.7% (22.72% في عام 2007)
◂ منظمين	16% (24.5% في عام 2007)
◂ غير منظمين	8% (20.6% في عام 2007)

الملاحق

الملحق ١
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

سلطة دبي للخدمات المالية

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	الصفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	63-62
الميزانية العمومية	64
بيان الأداء المالي	65
بيان التغيرات في حقوق الملكية	66
بيان التدفقات النقدية	68-67
إيضاحات حول البيانات المالي	78-69

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء سلطة دبي للخدمات المالية

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لسلطة دبي للخدمات المالية والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2008 وبيان الاداء المالي وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

تعد الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الصفحتين69 و 71 من البيانات المالية. تشمل هذه المسؤولية: تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية المتصلة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية بحيث تكون خالية من اية اخطاء جوهرية سواءً كان ذلك بسبب الاحتيال او الخطأ؛ وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإعداد التقديرات المحاسبية التي تعد معقولةً حسب الظروف المتوفرة.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية بناءً على عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد اجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الاخلاقية والقيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى ضمان معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خاليةً من اية اخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. تستند هذه الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواءً كان ذلك بسبب الاحتيال او الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الراي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية بشكل عام.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسٍ مناسبٍ للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الرأي

برأينا، لقد تم إعداد البيانات المالية المرفقة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الصفحتين69 و 71 من البيانات المالية.

برايس ووترهاوس كوبرز

دبي، الإمارات العربية المتحدة

4 فبراير 2009

الميزانية العمومية

	إيضاحات	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أمريكي	2007 ألف درهم	2007 ألف دولار أميركي
الموجودات					
موجودات غير متداولة					
ممتلكات ومعدات	3	8,846	2,410	10,792	2,939
موجودات غير ملموسة	4	1,645	449	2,543	693
		10,491	2,859	13,335	3,632
موجودات متداولة					
دفعات مقدمة وذمم مدينة أخرى	5	11,148	3,037	9,419	2,569
نقد ومرادفات نقد	6	107,066	29,174	82,908	22,591
		118,214	32,211	92,327	25,160
مجموع الموجودات		128,705	35,070	105,662	28,792
حقوق الملكية					
رأسمال مقدم واحتياطيات					
رأسمال مقدم	2.3	32,180	8,770	28,341	7,725
فائض متراكم		35,742	9,738	23,593	6,428
مجموع حقوق الملكية		67,922	18,508	51,934	14,153
المطلوبات					
مطلوبات غير متداولة					
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	7	7,442	2,028	6,285	1,712
مطلوبات حالية					
مطلوبات غير متداولة					
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	8	23,981	6,534	15,212	4,145
مبالغ مقبوضة مقدماً من الحكومة		29,360	8,000	32,231	8,782
	2.3	53,341	14,534	47,443	12,927
مجموع المطلوبات		60,783	16,562	53,728	14,639
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		128,705	35,070	105,662	28,792

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية من قبل مجلس سلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ 4 فبراير 2009.

موقعة بالنيابة عن مجلس سلطة دبي للخدمات المالية.

الملاحظات في صفحة 69 إلى 78 تتضمن جزءاً شاملاً من هذه البيانات المالية.

بيان الأداء المالي

		السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
		2008		2007	
	إيضاحات	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
اعتمادات من الحكومة	2.3	125,088	34,084	106,759	29,089
إيرادات عمولة	2.2	30,487	8,307	20,845	5,680
إيرادات أخرى		2,120	578	2,421	660
مجموع الإيرادات		157,695	42,969	130,025	35,429
مصاريف عمومية وإدارية	9	(117,580)	(32,039)	(102,450)	(27,915)
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة	11	(15,488)	(4,220)	(12,072)	(3,288)
مجموع المصاريف		(133,068)	(36,259)	(114,522)	(31,203)
فائض السنة		24,627	6,710	15,503	4,226

الملاحظات في صفحة 69 إلى 78 تتضمن جزء شامل من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأسمال مقدم		فائض متراكم		المجموع	
	ألف درهم	ألف دولار أميركي	ألف درهم	ألف دولار أميركي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007						
في 1 يناير 2007	24,904	6,788	30,110	8,202	55,014	14,990
رأسمال إضافي مقدم (إيضاح 2.3)	3,437	937	-	-	3,437	937
محول للحكومة	-	-	(22,020)	(6,000)	(22,020)	(6,000)
فائض السنة	-	-	15,503	4,226	15,503	4,226
في 31 ديسمبر 2007	28,341	7,725	23,593	6,428	51,934	14,153
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008						
في 1 يناير 2008	28,341	7,725	23,593	6,428	51,934	14,153
رأسمال إضافي مقدم (إيضاح 2.3)	3,839	1,045	-	-	3,839	1,045
محول للحكومة (إيضاح 13)	-	-	(12,478)	(3,400)	(12,478)	(3,400)
فائض السنة	-	-	24,627	6,710	24,627	6,710
في 31 ديسمبر 2008	32,180	8,770	35,742	9,738	67,922	18,508

الملاحظات في صفحة 69 إلى 78 تتضمن جزء شامل من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

		السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
		2008		2007	
أنشطة العمليات	إيضاحات	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
فائض السنة		24,627	6,710	15,503	4,226
تعديلات بسبب البنود التالية:					
استهلاك	3	5,380	1,464	5,477	1,493
إطفاء	4	1,261	343	758	207
ممتلكات ومعدات مشطوبة		42	11	4	1
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	7	3,407	929	3,285	895
إيرادات فائدة		(2,120)	(578)	(2,421)	(660)
التدفقات النقدية للعمليات قبل مكافآت الخدمة المدفوعة للموظفين وتغيرات في رأس المال العامل		32,597	8,879	22,606	6,162
مكافآت الخدمة المدفوعة للموظفين	7	(2,250)	(613)	(1,030)	(281)
التغيرات في رأس المال العامل:					
دفعات مقدمة وذمم مدينة أخرى	5	(1,452)	(393)	(793)	(219)
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	8	8,769	2,389	5,537	1,509
صافي النقد الناتج عن أنشطة العمليات		37,664	10,262	26,320	7,171
أنشطة الاستثمار					
شراء ممتلكات ومعدات	3	(3,476)	(946)	(1,618)	(441)
شراء موجودات غير ملموسة	4	(363)	(99)	(1,819)	(496)
تعديلات على ممتلكات وموجودات غير ملموسة		-		95	26
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(3,839)	(1,045)	(3,342)	(911)

		السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
		2008		2007	
أنشطة التمويل	إيضاحات	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
فائدة مقبوضة		1,843	503	2,214	604
رأسمال إضافي مقدم		3,839	1,045	3,437	937
محول للحكومة		(12,478)	(3,400)	(22,020)	(6,000)
صافي مبالغ مقبوضة مقدماً من الحكومة	2.3	(2,871)	(782)	4,682	1,276
صافي النقد (المستخدم في) الناتج عن أنشطة التمويل		(9,667)	(2,634)	(11,687)	(3,183)
صافي الزيادة في النقد ومرادفات النقد		24,158	6,583	11,291	3,077
نقد ومرادفات نقد، بداية السنة	6	82,908	22,591	71,617	19,514
نقد ومرادفات نقد، نهاية السنة	6	107,066	29,174	82,908	22,591

الملاحظات في صفحة 69 إلى 78 تتضمن جزءاً شامل من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

1 الوضع القانوني والأنشطة

تأسست سلطة دبي للخدمات المالية بموجب قانون دبي رقم (9) لسنة 2004 كسلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والانشطة المتعلقة بها في مركز دبي المالي العالمي. ووفقاً لقانون دبي رقم (9) لسنة 2004، فإن سلطة دبي يتم تمويلها بشكل مستقل من قبل حكومة دبي وسوف تستمر بذلك لتمكينها من ممارسة صلاحياتها واداء وظائفها.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية هي على النحو التالي:

2.1 أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

إن العملة الوظيفية لسلطة دبي، بوصفها العملة التي تنشأ أغلب معاملاتها وفقاً لها، هي درهم الإمارات العربية المتحدة. ولاغراض العرض فقط، فقد تم تحويل هذه البيانات المالية ايضاً إلى الدولار الامريكي بسعر صرف ثابت يبلغ 1 دولار أمريكي = 3.67 درهم إماراتي.

2.2 إيرادات رسوم

يتم احتساب رسوم الطلبات كإيرادات عند قبضها. يتم احتساب الرسوم السنوية كإيرادات على امتداد الفترة المتعلقة بها. تتم معاملة إيرادات الرسوم المقبوضة بخصوص السنة التالية كإيرادات رسوم مقبوضة مقدماً ويتم إظهارها تحت بند مطلوبات متداولة.

2.3 رأسمال مقدم واعتمادات من الحكومة

إن المبالغ المقبوضة من الحكومة بخصوص امتلاك الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة تتم معاملتها كرأسمال مقدم بينما يتم احتساب تلك المبالغ المقبوضة للوفاء بالمصروفات التشغيلية في الموازنة للسنة في بيان الاداء المالي كاعتمادات من الحكومة. تتم معاملة المبالغ المقبوضة للسنة التالية كمبالغ مقبوضة مقدماً ويتم إظهارها تحت بند مطلوبات متداولة.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

2.4 منافع الموظفين

يتم رصد مخصص بالالتزام المقدر لمستحقات الموظفين بخصوص تكاليف الإجازات السنوية لقاء الخدمات المقدمة حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم إدراج هذا المخصص تحت بند مستحقات متعلقة بالموظفين.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2008 (تابع)

يتم رصد مخصص أيضاً بكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل – قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (4) لسنة 2005، عن فترات خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم إدراج هذا المخصص تحت بند مطلوبات غير متداولة. يتم احتساب مساهمات التقاعد المتعلقة بالموظفين من دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لنظام المساهمات المحدد كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

2.5 الغرامات

الغرامات المفروضة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية التي جمعت في سياق خرق لوائح التنظيم من قبل كيانات في مركز دبي المالي العالمي لا تعتبر دخل مكتسب من قبل سلطة دبي للخدمات المالية في سياق العمل المعتاد ، ولذا فإنها تحول مباشرة إلى حكومة دبي سنويا بعدموافقة مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية على البيانات المالية.

2.6 ممتلكات ومعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم. يتم حساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت، بمعدلات تحتسب لخفض تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها التقديرية المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة على النحو التالي:

	سنوات
تحسينات على عقار مستأجر	5
تركيبات وتجهيزات	3
معدات مكتبية	3
أجهزة كمبيوتر	3
مركبات	3

يتم تحديد رأس المال العامل و المحول إلى فئة الموجودات المناسبة عندما تستخدم و تستهلك متوافقة مع السياسة المحاسبية لسلطة دبي للخدمات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008 (تابع)

2 السياسات المحاسبية (تابع)

المكاسب والخسائر الناجمة عن التخلص من الممتلكات والمعدات تقرر بمقارنة حصيلة المبيعات إلى حمل كميات كبيرة من الأصول والتخلص منها وتؤخذ في الاعتبار عند تحديد الفائض / العجز لهذا العام. الإصلاح والتجديد يحمل لبيان الاداء المالي عند تكبد المصاريف.

2.7 موجودات غير ملموسة

يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ويتم إطفاؤها على امتداد الأعمار الإنتاجية المتوقعة التي تبلغ 3 سنوات.

2.8 رسوم مدينة

يتم إدراج الرسوم المدينة بالقيمة المتوقعة الممكن تحقيقها. ويتم رصد مخصص للانخفاض في قيمة الرسوم المدينة المعتبرة مشكوكاً في تحصيلها. يتم حذف الديون المعدومة خلال الفترة التي يتم تحديدها فيها.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

2.9 نقد ومرادفات نقد

لأغراض بيان التدفقات النقدية، فإن النقد ومرادفات النقد تشمل النقد في الصندوق والحسابات الجارية لدى المصارف والودائع المصرفية تحت الطلب بفترة استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر.

2.10 مخصصات

يتم احتساب المخصصات عندما يكون من المرجح أن يستدعي الأمر خروج موارد لتسوية التزام قانوني أو ضمني ناتج عن احدث سابقة ويكون بالإمكان وضع تقييم موثوق لمبلغ الالتزام.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008 (تابع)

3 ممتلكات ومعدات

	تحسينات على عقار مستأجر	تركيبات وتجهيزات	معدات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	مركبات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
التكلفة							
في 1 يناير 2008	13,578	4,008	941	4,648	229	309	23,713
إضافات	51	6	140	3,099	-	180	3,476
محول من رأس المال العامل	-	-	-	309	-	(309)	-
استبعادات	-	-	(3)	(207)	-	-	(210)
في 31 ديسمبر 2008	13,629	4,014	1,078	7,849	229	180	26,979
الاستهلاك							
في 1 يناير 2008	6,612	3,107	539	2,479	184	-	12,921
استهلاك السنة	2,718	698	238	1,681	45	-	5,380
استبعادات	-	-	(3)	(165)	-	-	(168)
في 31 ديسمبر 2008	9,330	3,805	774	3,995	229	-	18,133
صافي القيمة الدفترية							
في 31 ديسمبر 2008	4,299	209	304	3,854	-	180	8,846
في 31 ديسمبر 2007	6,966	901	402	2,169	45	309	10,792

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008 (تابع)

3 ممتلكات ومعدات

	تحسينات على عقار مستأجر	تركيبات وتجهيزات	معدات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	مركبات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
دولار أمريكي							
التكلفة							
في 1 يناير 2008	3,700	1,093	257	1,266	62	84	6,462
إضافات	14	2	38	843	-	49	946
محول من رأس المال العامل	-	-	-	84	-	(84)	-
استبعادات	-	-	(1)	(56)	-	-	(57)
في 31 ديسمبر 2008	3,714	1,095	294	2,137	62	49	7,351
الاستهلاك							
في 1 يناير 2008	1,799	849	148	676	51	-	3,523
استهلاك السنة	743	188	64	458	11	-	1,464
استبعادات	-	-	(1)	(45)	-	-	(46)
في 31 ديسمبر 2008	2,542	1,037	211	1,089	62	-	4,941
صافي القيمة الدفترية							
في 31 ديسمبر 2008	1,172	58	83	1,048	-	49	2,410
في 31 ديسمبر 2007	1,901	244	109	590	11	84	2,939

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2008 (تابع)

4 موجودات غير ملموسة

التكلفة	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أمريكي	2007 ألف درهم	2007 ألف دولار أميركي
في 1 يناير	3,942	1,075	2,134	582
إضافات	363	99	1,819	496
تعديل	-	-	(11)	(3)
في 31 ديسمبر	4,305	1,174	3,942	1,075
الإطفاء				
في 1 يناير	1,399	382	641	175
إطفاء	1,261	343	758	207
في 31 ديسمبر	2,660	725	1,399	382
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	1,645	449	2,543	693

تمثل الموجودات غير الملموسة برامج الكمبيوتر التي تم شراؤها.

5 دفعات مقدمة وذمم مدينة أخرى

	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أمريكي	2007 ألف درهم	2007 ألف دولار أميركي
دفعات مقدمة	10,254	2,794	8,405	2,291
ذمم مدينة أخرى	644	175	530	146
سلفيات موظفين	250	68	484	132
	11,148	3,037	9,419	2,569

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2008 (تابع)

6 نقد ومرادفات نقد

	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أمريكي	2007 ألف درهم	2007 ألف دولار أميركي
نقد في الصندوق	14	4	4	1
حساب جاري لدى المصرف	47,701	12,998	8,036	2,190
ودائع ثابتة قصيرة الأجل	59,351	16,172	74,868	20,400
	107,066	29,174	82,908	22,591

تم الاحتفاظ بكافة الأرصدة المصرفية لدى مصرف مرخص له في دولة الإمارات العربية المتحدة.
بلغ سعر الفائدة على الودائع الثابتة قصيرة الأجل في نهاية السنة 4.19% (2007: 4.58%) سنوياً.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2007 (تابع)

7 مخصص مكافآت الخدمة للموظفين

	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أمريكي	2007 ألف درهم	2007 ألف دولار أميركي
في بداية السنة	6,285	1,712	4,030	1,098
مخصص مرصود خلال السنة (انظر أدناه)	3,407	929	3,285	895
دفعات خلال السنة	(2,250)	(613)	(1,030)	(281)
في نهاية السنة	7,442	2,028	6,285	1,712

يتم تحميل المخصص المرصود خلال السنة كما يلي:

	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أمريكي	2007 ألف درهم	2007 ألف دولار أميركي
تكاليف الموظفين (إيضاح 10)	3,342	911	3,226	879
مصاريف أخرى لمجلس الإدارة (إيضاح 11)	65	18	59	16
	3,407	929	3,285	895

8 دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى

	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أمريكي	2007 ألف درهم	2007 ألف دولار أميركي
دائنون تجاريون	2,893	788	2,780	757
مستحقات متعلقة بالموظفين	1,165	317	979	267
مستحقات أخرى	1,077	293	1,395	380
إيرادات عمولة مقبوضة مقدماً	15,167	4,133	7,229	1,970
مبلغ دائن لحكومة دبي(i)	3,679	1,003	-	-
قابل للدفع لهيئة حكومية(ii)	-	-	2,829	771
	23,981	6,534	15,212	4,145

(i) يمثل المبلغ الدائن لحكومة دبي غرامات مجموعة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية في سياق خرق لوائح التنظيم في مركز دبي المالي العالمي.

(ii) يمثل المبلغ الدائن لهيئة حكومية في 2007 التزاماً تجاه سلطة مركز دبي المالي العالمي وبشكل رئيسي فيما يتعلق بالإيجار والمرافق والمصاريف الاخرى.

9 مصاريف عمومية وإدارية

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008		السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007	
	ألف درهم	ألف دولار أميركي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
تكاليف الموظفين (إيضاح 10)	88,601	24,143	78,859	21,488
استهلاك (إيضاح 3)	5,380	1,464	5,477	1,493
تكاليف توظيف	2,251	614	3,444	938
إيجار مكتب	6,960	1,896	3,227	879
تدريب ومؤتمرات وحلقات بحث	2,757	751	2,765	754
أتعاب قانونية وخدمات استشارية ومهنية	2,132	581	2,320	632
تكاليف اتصالات	2,169	591	1,086	296
مصاريف تسويق	1,173	320	952	259
إطفاء (إيضاح 4)	1,261	343	758	207
صيانة مركبات	235	64	104	28
تكلفة تمويل	29	8	65	18
خسارة استبعاد ممتلكات ومعدات	42	11	4	1
مصاريف أخرى	4,590	1,253	3,389	922
	117,580	32,039	102,450	27,915

10 تكاليف الموظفين

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008		السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007	
	ألف درهم	ألف دولار أميركي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
رواتب	50,967	13,888	46,865	12,770
منافع أخرى	34,292	9,344	28,768	7,839
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 7)	3,342	911	3,226	879
	88,601	24,143	78,859	21,488

11 مصاريف أعضاء مجلس الإدارة

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008		السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007	
	ألف درهم	ألف دولار أميركي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
رسوم تجنيب	4,565	1,244	4,247	1,157
أتعاب حضور	3,075	838	2,368	645
سفر	2,702	736	1,705	464
أخرى	5,146	1,402	3,752	1,022
	15,488	4,220	12,072	3,288

12 التزامات إيجار تشغيلي

إن التزامات الإيجار بموجب الإيجارات التشغيلية غير القابلة للإلغاء هي على النحو التالي:

	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أمريكي	2007 ألف درهم	2007 ألف دولار أميركي
لا يتجاوز سنة	6,960	1,896	6,960	1,896
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	6,960	1,896	13,920	3,793
	13,920	3,792	20,880	5,689

13 حوالة للحكومة

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 7 فبراير 2008، على تحويل مبلغ 12,478,000 درهم لحكومة دبي (3,400,000 دولار امريكي) من الفائض المتراكم. وبناءً على ذلك، تم بيان هذا المبلغ كمحول للحكومة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 3 فبراير2009، على تحويل مبلغ 14,680,000درهم (4,000,000 دولار امريكي) لحكومة دبي من الفائض المتراكم. وبناءً على ذلك، تم بيان هذا المبلغ في البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2009.

الملحق 2
الافصاح عن أتعاب المجلس وكبار المسؤولين

الافصاح عن المكافآت

يبين الكشف التالي مجموع المكافآت المقبوضة أو المستحقة و المقبوضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008 و 31 ديسمبر 2007 لأعضاء مجلس الإدارة و كبار المسؤولين في سلطة دبي للخدمات المالية.

مكافآة رئيس مجلس الإدارة و الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس:

نطاق الرواتب

المبلغ بالدولار الامريكي	2008 أعضاء مجلس الإدارة	2007 المبلغ بالدولار الامريكي
100,001 دولار الى 150,000 دولار	0	1
150,001 دولار الى 200,000 دولار	5	8
200,001 دولار الى 250,000 دولار	4	2
> 250,001 دولار	1	0
	10	11

	2008 (دولار)	2007 (دولار)
مبين أعلاه مجموع قيمة اجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	2,202,889	1,943,873

ملاحظات:

1 المكافآة معدة بشكل تناسبي حسب المدة الفعلية للخدمة خلال السنة.

2 تتألف مكافآة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بشكل رئيسي من الأجور السنوية بالاضافة إلى اتعاب حضور الاجتماعات(لاجتماعات مجلس الإدارة ولجانه كاملا).كما يدفع بدل السفر.بلغت الاجور السنوية للتعيين لعام 2008 87,347 دولار امريكي (رئيس مجلس الإدارة 275,000 دولار امريكي). بلغت اتعاب اجتماعات مجلس الإدارة 6,353 دولار امريكي للاجتماع (لرئيس مجلس الإدارة 12,650 دولار امريكي).

3 بلغت اتعاب عضوية اللجان خلال العام 2008 6,353 دولار امريكي للجنة (اتعاب رئيس اللجنة 12,705 دولار امريكي).بلغت اتعاب حضور اجتماعات اللجنة 2,541 دولار امريكي للاجتماع.

4 لا يتقاضى رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية اتعابا عن عضويته في اللجان أو عن حضور اللجان.لا يتقاضى الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية اتعابا عن عضويته في مجلس الإدارة أو لجان مجلس الإدارة أو حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو لجان مجلس الإدارة.

مكافآت الرئيس التنفيذي و كبار المسؤولين:

نطاق الرواتب

المبلغ بالدولار الامريكي	2008 التنفيذيين	2007 التنفيذيين
100,001 دولار الى 200,000 دولار	0	1
200,001 دولار الى 300,000 دولار	1	0
300,001 دولار الى 400,000 دولار	5	10
400,001 دولار الى 800,000 دولار	12	8
>800,000 دولار	1	1
	19	20

	2008 (دولار)	2007 (دولار)
مجموع المبلغ الاجمالي لمكافآت المسؤولين التنفيذيين مبينة أعلاه:	10,974,814	9,839,813

تتألف مكافآت المسؤولين التنفيذيين التي يتضمنها الجدول أعلاه مما يلي:

	2008 (دولار)	2007 (دولار)
الرواتب و المكافآت	8,445,078	7,665,938
مزايا وعلاوات آخرى	2,529,736	2,173,875

ملاحظات:

1 الرواتب والمنح تتناسب مع المدة الفعلية للخدمة خلال السنة.

2 البدلات والمزايا الأخرى تشمل بدل السكن، بدل تذكرة، بدل تعليم، قسط تأمين صحي وتأمين على الحياة ومخصص أتعاب نهاية خدمة لسنة 2008.

الملحق 3
الشركات المرخصة في عام 2008

ايه/ تي كابيتال مانيجمنت ليمتد
اجيس روك ليميتد
اجيليس جلوبال ليمتد
الحبيب فاينانشال سيرفسز ليمتد
البر سوليوشنز ليمتد
اماس بنك الشرق الاوسط ليميتد
أي أو إن (دي إف سي) جلف ليميتد
باركليز جلوبال انفسترز ليمتد
بي بي واي دبي ليمتد
بيمو اودو انفستمنت فيرم ليمتد
كيمان ناشنال دبي ليميتد
سيربريس الشرق الاوسط كابيتال ادفيسرز ليميتد
سيتي اوف لندن انفستمنت مانيجمنت كومباني ليمتد
كريديت اجريكول شيفروكس
كريديت يوروب بنك دبي ليمتد
دار انترنشنال انفسمنت بنك
ديلويت كوربريت فايننس ليميتد
ديوان كابيتال ليميتد
دريسدنر بنك دي أي إف سي ليميتد
دبي القابضة لخدمات التأمين بي سي سي ليميتد
دويت مينا ليميتد
ايست جيت كابيتا جروب
ايبيك انفستمنتس ليمتد
اصدار كابيتال ليميتد
اصدار كابيتال ماناجيرز ليميتد
ايفولفنس كابيتال انترناشيونال ليمتد
فيرفاكس ميدل ايست ليمتد

إف إتش كابيتال ليميتد

فيرست راند بريفت وياث مانجمنت الشرق الاوسط ليميتد

جى إي كابيتال الشرق الاوسط و افريقيا ليميتد

جي اف آي سيكيوريتيز ليمتد

جو ويلثي كابيتال ليميتد

جلف انفستمنتس ليمتد

جلف ري انشورانس ليمتد

هنا بنك

اتش سي انفستمنت بانكنج دي آي اف سي ليمتد

اندستريال اند كميرشيال بنك اوف تشينا ميدل ايست ليميتد

انوفيست سيكيوريتيز كمباني ليميتد

انتيسل سان باولو اس بي اه

انترناشيونال جنرال انشورانس كومباني دبي ليمتد

ايتو ميدل ايست سيكيوريتيز ليمتد

جاسبر كوربوريت فاينانس

كيه بي سي فاينانشال برودكتس يو كيه ليمتد

لانديس بنك بادين - وورتيمبيرغ

ليفانت كابيتال ليميتد

لايم روك دبي ال ال بيه

ليون جلوبال انفسترز ليميتد

ليونهارت ميدل ايست ليمتد

ماكوبر كابتال ادفيزرس دبي ليميتد

ماكوبر كابتال فندز دبي ليميتد

ماجد الفطيم اسيت مانجمينت ليميتد

ميبلز فاينانس دبي ليمتد

ماتش مانجمينت سيرفسيز دبي ليميتد

يرجى الرجوع إلى موقع سلطة دبي للخدمات المالية الالكتروني للحصول على السجل العام لجميع الشركات المرخصة

مزايا إنفستمنتس دي أي إف سى ليميتد

ان بي دي سانا كابيتال ليمتد

نيراف انفستمنتس ادفيزوري سيرفسيز دبي ليميتد

امنيات انفستمنت مانيجمنت ليمتد

اوريون كابيتال ليمتد

بارادايم انفستمنت بانكنج كومباني ليمتد

فاروس فايننشال ادفيزرس ليميتد

كويلفيست دبي ليمتد

رساميل انفستمنت بنك ليمتد

رينيسانس جروب دبي ليمتد

رينيسانس انفستمنت مانيجمنت دبي ليمتد

رايلاند جراي انفستر سيرفسز دي آي اف سي ليمتد

سافار كابيتال ليمتد

ساراسين ـ البين آند بارتنرز ليمتد

اس اي آي انفستمنتس (يوروب) ليمتد

سيلفرديل سيرفسز دبي ليمتد

سوفرين ريسك انشورانس دبي ليمتد

سويس كورب يواِه إي ليمتد

سويس لايف برايفيت ريبليسمنت ميدل ايست ليمتد

ثيمز ريفر كابيتال ال ال بيه

دا بنك أوف نيويورك ميلن

اماريتس كابيتال ليمتد

ترایاجو ام اي ايه ليمتد

ترايمارك كابيتال ليمتد

فانبريدا انترناشيونال دبي ليمتد

ڤي آر ادفايزوري سيرفسز دبي ليمتد

ووري بنك

الملحق 4
مزودو الخدمات المساعدة المسجلون في العام 2008

كيترس، ماليت – بريفوست، كوات اند موسل إل إل بي
ديوي آند ليبويف ال ال بيه
دي ال ايه بايبر ميدل ايست ال ال بيه
فرحات آند كومباني ذات مسؤولية محدودة *
فيشت اندكو إل إل بى
جايد لويريت نويل
كيلباتريك ستوكتون ال ال بيه
لاثام آند واتكين ال ال بيه
ليونيس آند لويف اميريتس بي في
مازارس ميدل ايست ال ال بيه*
سجاد حيدر تشارترد اكاونتنتس ليمتد*
فينسون آند الكينز
زياد ابراهيم آند كو

*مسجل أيضاً كمدقق حسابات
يرجى الرجوع إلى موقع سلطة دبي للخدمات المالية الالكتروني للحصول على السجل العام لجميع مزودي الخدمات المساعدة

الملحق 5
مدققو الحسابات المسجلون في عام 2008

بي دي او باتيل والصالح
فرحات آند كومباني ذات مسؤولية محدودة *
مازارس ميدل ايست ال ال بيه*
موريسون مينون تشارترد اكاونتنتس
سجاد حيدر تشارترد اكاونتنتس ذات مسؤولية محدودة *

*مسجل أيضاً كمزود خدمات مساندة
يرجى الرجوع إلى موقع سلطة دبي للخدمات المالية الالكتروني للحصول على السجل العام لجميع مدققي الحسابات

الملحق 6
أعضاء مؤسسات السوق المرخصة المعترف بهم في عام 2008

الرامز سيكيورتيز ال ال سي	ناسداك دبي
باتاليون كابيتال مانجمنت ال ال سي	بورصة دبي للطاقة
دايركت بروكر فور فايننشل سيفسز ال ال سي	ناسداك دبي
فال أويل كمباني ليميتد	بورصة دبي للطاقة
جي بي موجان سيكيورتيز ليميتد	ناسداك دبي
مشرق سيكيورتيز ال ال سي	ناسداك دبي
ميركوريا غنيرجي درايدنج اس اي	بورصة دبي للطاقة
سوسكهانا انترناشنال سيكيورتيز ليميتد	ناسداك دبي
يونيان بروكيرج كمباني ال ال سي	ناسداك دبي

الهيئات المعترف بها في عام 2008

مجلس التجارة لمدينة شيكاغو، انك

الملحق 7
مذكرات التفاهم

مذكرات التفاهم متعددة الأطراف	
اياسكو	
مذكرات التفاهم ثنائية الأطراف	
استراليا	لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية
بلجيكا	لجنة الأعمال المصرفية والتمويل والتأمين
الصين	لجنة الأعمال المصرفية الصينية التنظيمية
قبرص	لجنة الأوراق المالية والبورصات
دبي	شرطة دبي
دبي	دائرة النيابة العامة
مصر	هيئة سوق رأس المال
فرنسا	بنك فرنسا
المانيا	بندسانستلت فور فينانزدستليستنجساوفيشت (BaFin)
اليونان	لجنة هيلينك لأسواق رأس المال
جيرنسي	لجنة الخدمات المالية
هونغ كونغ	لجنة الأوراق المالية والسلع المستقبلية
أيسلنده	سلطة الإشراف المالي في ايسلنده
آيل اوف مان	لجنة الخدمات المالية
آيل اوف مان	سلطة التأمين والمعاشات
اليابان	سلطة الخدمات المالية اليابانية
جيرسي	لجنة الخدمات المالية
الأردن	لجنة التأمين
الأردن	المصرف المركزي في الأردن
كوريا	لجنة الرقابة المالية
لوكسمبورغ	كموسيون دى سيرفيلانس دو سيكتور فينانسير
ماليزيا	لجنة الأوراق المالية
ماليزيا	بنك نيجارا / المصرف المركزي

مالطا	سلطة الخدمات المالية في مالطا
هولنده	سلطة الأسواق المالية
نيوزيلنده	لجنة الأوراق المالية
عُمان	الهيئة العامة لسوق المال
جنوب افريقيا	مجلس الخدمات المالية
سويسرا	لجنة الأعمال المصرفية الفدرالية السويسرية
تايلاند	لجنة الأوراق المالية والبورصات
تركيا	مجلس أسواق رأس المال
تركيا	مجلس تنظيم والإشراف على الأعمال المصرفية في تركيا
الإمارات العربية المتحدة	هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع
المملكة المتحدة	هيئة الخدمات المالية
الولايات المتحدة	لجنة تجارة السلع والعقود المستقبلية
الولايات المتحدة	الاحتياطي الاتحادي، مكتب مدقق العملة، مؤسسة تأمين الودائع الاتحادية ومكتب الإشراف على الترشيد الإقتصادي

الملحق 8
التشريعات ذات العلاقة بمركز دبي المالي العالمي

القوانين الاتحادية

تعديل دستور الإمارات العربية المتحدة

القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2004: بشأن المناطق الحرة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

المرسوم الاتحادي رقم 35 لسنة 2004: بشأن تأسيس مركز دبي المالي العالمي، منطقة مالية حرة في دبي، مرفقا به قراري مجلس الوزراء

القوانين المحلية لإمارة دبي

قانون دبي رقم 9 لسنة 2004: القانون بشأن تأسيس مركز دبي المالي العالمي.

القانون المحلي رقم 12 لسنة 2004: بتأسيس السلطة القضائية في مركز دبي المالي العالمي.

قوانين مركز دبي المالي العالمي

القانون التنظيمي

قانون حماية البيانات

قانون الأسواق

قانون تنظيم الأعمال المالية الإسلامية

قانون الائتمان

قانون الاستثمار الجماعي

قانون ائتمان الاستثمارات

قانون الشركات

قانون بشأن تطبيق القوانين المدنية والتجارية

قانون بشأن تطبيق قوانين مركز دبي المالي العالمي

قانون شركات التوصية ذات المسئولية المحدودة

قانون العقود

قانون الإعسار

قانون التحكيم

قانون شركات التوصية العامة

قانون محاكم مركز دبي المالي العالمي

قانون التوظيف

قانون الأمن

قانون الملكية الخاصة

قانون الأضرار والتعويضات

قانون الشروط الضمنية في العقود وقانون الشروط الغير عادلة

قانون الالتزامات

قانون بشأن تطبيق قوانين مركز دبي المالي العالمي

قانون شركات التوصية المحدودة

قانون الأعمال العائلية

قانون العقارات

القواعد

عام (GEN)

الترخيص (AUT)

الرقابة (SUP)

تنفيذ القوانين (ENF)

مزاولة العمل (COB)

أعمال التأمين - الاحترازية (PIN)

أعمال الاستثمار، التأمين الوساطة والأعمال المصرفية – الاحترازية (PIB)

مكافحة غسيل الأموال (AML)

الأعمال المالية الإسلامية (ISF)

قواعد الأوراق المطروحة (OSR)

قواعد تأسيس الأسواق المرخصة (AMI)

قوانين الاعتراف (REC)

قانون استقرار الأسعار (PRS)

مزودو الخدمات المساعدة (ASP)

النماذج والإعلانات المقررة (PFN)

المصطلحات (GLO)

قواعد حماية البيانات (DAT)

نموذج العوائد الاحترازي (PRU)

كتاب مصادر سلطة دبي للخدمات المالية - نماذج الطلبات والإعلانات (AFN)

قواعد الاستثمار الجماعي (CIR)

قواعد الاضطلاع (TKO)

الملحق ٩
المصطلحات

شركة مرخصة	AF
مؤسسة سوق مرخصة	AMI
مزود خدمات مساعدة	ASP
مكافحة غسيل الأموال	AML
مكافحة تمويل الإرهاب	CTF
سلطة دبي للخدمات المالية	DFSA
مركز دبي المالي العالمي	DIFC
سلطة مركز دبي المالي العالمي	DIFCA
بورصة دبي المالية العالمية	(الآن تعرف بناسداك دبي)
بورصة دبي للطاقة	DME
هيئة الأسواق المالية	FMT
صندوق النقد الدولي	IMF
مذكرات التفاهم	MoU
لجنة الطعون التنظيمية	RAC
بلاغ المعاملات المشبوهة	STR
برنامج قادة الغد التنظيميين	TRL
الإمارات العربية المتحدة	UAE

الملحق 10
بيانات الاتصال

العنوان الفعلي

الجناح الغربي، الدور 13، مبنى البوابة، مركز دبي المالي العالمي

العنوان البريدي

ص ب 75850، دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف 1500 362 4(0) 971+

فاكس 0801 362 4(0) 971+

الاستفسارات العامة عبر الهاتف أو البريد الالكتروني **info@dfsa.ae**

لمزيد من المعلومات وللبقاء على اطلاع على آخر المستجدات يرجى زيارة الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية على العنوان **www.dfsa.ae**

لطلب المعلومات: info@dfsa.ae
الموقع الإلكتروني: www.dfsa.ae
هاتف: 1500 362 4(0) 971 +